

التقرير السنوي والبيانات المالية 2018

كويت بيلارز
للإستثمار المالي (ش.م.ك. مغلقة)
Kuwait Pillars
for Financial Investment (KSC Closed)
رأس المال المصرح والدفع بالكامل 30,000,000 مليون دينار كويتي
The Authorized Capital and Paid in Full K.D. 30,000,000





صاحب السمو الشيخ / صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



سمو الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح
ولي العهد

المحتويات

مكتب أمريكا :

Strategia Investors, Inc.
107 John Street,
Southport, CT 06890 USA
Office: (1) 203 722 6974
Fax: (1) 509 757 2434

ص.ب ١٣٤٦ دسمان ١٥٤٦٤ الكويت

تلفون : ٢٢٢٥١٢٠٠ (٩٦٥)

فاكس: ٢٢٢٥١٢٠٣/٤ (٩٦٥)

Email: info@kuwaitpillars.com.kw
Website: www.kuwaitpillars.com.kw

الصفحة

المحتويات

06 مجلس الإدارة
08 جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية
10 كلمة رئيس مجلس الإدارة
11 تقرير الإدارة التنفيذية
14 تقرير الحوكمة
44 تقرير مراقب الحسابات المستقل
46 بيان المركز المالي المجمع
47 بيان الدخل المجمع
48 بيان الدخل الشامل المجمع
49 بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
50 بيان التدفقات النقدية المجمع
51 إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة
79 تأكيد حول البيانات الواردة في التقرير

مجلس الإدارة

السيد/ غازي أحمد العصيمي
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي



السيد/ سعود عبد العزيز المنصور
عضو مجلس إدارة



السيد/ جمال عبد الله السليم
عضو مجلس إدارة



السيد/ حسان كمال قائد بيه
عضو مجلس إدارة



السيد/ بندر عبد الله الغملاس
عضو مجلس إدارة



جدول أعمال اجتماع
الجمعية العمومية العادية
عن السنة المالية المنتهية
في 2018/12/31

- البند الأول** : سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
- البند الثاني** : سماع كلا من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليهما.
- البند الثالث** : تلاوة الجزاءات (مالية أو غير مالية) التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 (إن وجد).
- البند الرابع** : سماع تقرير مراقب الحسابات السادة/ ديلويت أند توش، (الوزان وشركاه) عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
- البند الخامس** : مناقشة البيانات المالية السنوية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها.
- البند السادس** : مناقشة استقطاع بنسبة 10% من صافي الربح لصالح الاحتياطي الإجباري.
- البند السابع** : مناقشة استقطاع بنسبة 1% من صافي الربح لصالح الاحتياطي الاختياري.
- البند الثامن** : الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وترحيل الأرباح إلى حقوق المساهمين.
- البند التاسع** : الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31. والتوصية بصرف بدل وقدره 50,000/- د.ك (خمسون ألف دينار) لأعضاء المجلس مقابل بدلات حضور اللجان المنبثقة والمصادقة عليها.
- البند العاشر** : تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
- البند الحادي عشر** : سماع تقرير بالتعاملات مع أطراف ذات صلة خلال السنة المالية المنتهية في 2018/12/31، وتفويض مجلس الإدارة في التعامل مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31.
- البند الثاني عشر** : الموافقة على إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية والإدارية والقانونية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
- البند الثالث عشر** : مناقشة تخصيص مبلغ للمسئولية الاجتماعية وقدره 2500 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 ومبلغ 2500 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 2019/12/31 للتبرع بهما وتفويض الرئيس التنفيذي بتحديد الجهة التي يصرف لها.
- البند الرابع عشر** : الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مدقق حسابات الشركة ضمن القائمة المعتمدة بأسماء مراقبي الحسابات لدى هيئة أسواق المال - مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي الحسابات - عن السنة المالية التي تنتهي في 2019/12/31 وتفويض مجلس الإدارة في تحديد أتعابه.
- البند الخامس عشر** : الموافقة على شغل أحد أعضاء مجلس الإدارة لعضوية مجلس إدارة الشركة الكويتية للإستثمار وذلك إعمالاً لنص المادة 197 من قانون الشركات.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

السادة المساهمين الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني أن أقدم بالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس الإدارة لأعرض عليكم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

لقد كان عام 2018 عاما إيجابيا على الإقتصادات والأسواق العالمية، والتي أمتدت آثارها الإيجابية على الإقتصاد المحلي وأداء سوق المال في الكويت والذي حققت مؤشرات إرتفاعا ملحوظا على الرغم من تراجع نشاط التداول خلال العام.

نجحت الشركة في تحقيق صافي ربح بلغ 70.9 ألف دينار كويتي وهو ما يمثل إنخفاضا عن صافي الربح المحقق لعام 2017، وقد أتى هذا الإنخفاض نتيجة المخصصات الإحتياطية التي اتخذتها الشركة الزميلة مما أثر على صافي الربح المحقق. واستقرت حقوق المساهمين عند 34.6 مليون دينار كويتي بنهاية العام الحالي. هذا وقد أوصى مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

وقد قام مجلس الإدارة بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية بمتابعة الاستراتيجية الاستثمارية للشركة وسياسة إدارة المخاطر والتي ركزت الشركة من خلالها على الاستثمارات ذات الدخل الثابت كما تمت الإشارة إليه في تقريرنا السنوي للعام الماضي، بالإضافة الى الاستثمارات الدولية والإقليمية وإدارة محفظة الشركة في السوق الكويتي وإدارة محافظ العملاء. ولله الحمد تم إنجاز ما نسبته 40 في المائة من أعمال التطوير في مشروع إمارة الشارقة العقاري، ومن المتوقع إتمام العمل في المشروع خلال سنة ونصف بإذن الله.

وإدراكا من مجلس الإدارة على مدى أهمية حوكمة الشركات ودورها الجوهرية في ضبط وتحفيز إطار عمل حوكمة الشركة والممارسات المتعلقة بها وحرصا من مجلس الإدارة على تنمية مهاراته وإدراكه الكامل بدور الإدارة السليمة (الحوكمة)، تم إعداد ورشة عمل لأعضاء مجلس الإدارة ارتكزت على معايير الحوكمة المؤسسية والانضباط وعلى دور ومسئوليات أعضاء مجلس الإدارة ودور وكيفية بناء الإدارة السليمة من خلال توزيع الحقوق والمسئوليات بين مختلف المشاركين في الشركة مثل أعضاء مجلس الإدارة والمدراء وكبار المساهمين والمساهمين الآخرين، واللوائح والإجراءات اللازمة لصناعة القرار فيما يتعلق بشئون الشركة.

هذا وعلى الرغم من التوقعات بحدوث تراجع طفيف للإنتاج النفطي العالمي خلال الفترة القادمة واستقرار أسعار النفط عند مستوياته الحالية، إلا أن النظرة المستقبلية للإقتصاد الكويتي تظل مشجعة في ظل توفر المناخ المناسب لإستمرار نمو القطاع الغير نفطي لا سيما في ظل أسعار الفائدة المشجعة على الإستثمار، مما يعزز ضرورة تسريع وتيرة تنويع النشاط الإقتصادي عبر تنفيذ خطط التنمية الاستراتيجية والإصلاح الإقتصادي طويلة المدى.

بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة وبالأصالة عن نفسي، أود ان اتقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وكافة الجهات الرقابية، عسى الله سبحانه وتعالى أن يحفظهم ويسدد خطاهم لما يقدمونه من جهد ودعم لتحقيق ما فيه صلاح بلادنا وتقدمها على جميع الأصعدة. والشكر موصول لمساهميننا الكرام على ثقتهم ودعمهم المستمر لإدارة الشركة. وأيضا، أود ان أشكر الفريق الإداري وجميع موظفي الشركة على جهودهم المبذولة لإنجاح خطة عمل الشركة.



غازي أحمد العصيمي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الإدارة التنفيذية

الأخوة والأخوات المساهمين المحترمين،

تحية طيبة وبعد،،،

يسر إدارة شركة كويت بيلارز للإستثمار المالي أن تقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

أهم المؤشرات المالية للشركة خلال 2018

البيان	2018	2017	نسبة التغير %
أرباح الاستثمارات	1,000	2,634	-62.00%
إيراد فوائد	410	383	7.05%
إجمالي الأصول	40,193	34,718	15.77%
إجمالي الخصوم	5,631	686	720.85%
حقوق المساهمين	34,562	34,032	1.56%
الأرباح المرحلة	5,109	4,355	17.34%
صافي الربح	71	1,989	-96.43%
القيمة الدفترية للسهم	115 فلس	113 فلس	1.77%

*الأرقام بالألف دينار

أهم الأحداث خلال العام 2018

- استمرت الشركة خلال العامين السابقين بالسير على الإستراتيجية الموضوعية من الإدارة التنفيذية والمعتمدة من مجلس الإدارة عن طريق القيام بإستثمارات بنسبة مخاطرة الى العائد منخفضة لتحقيق تدفقات نقدية مستقرة على المدى الطويل سعياً لتحقيق عوائد مجدية للمساهمين.
- احتلت إستثمارات الدخل الثابت جزء كبير من سيولة الشركة، وتتكون من سندات مصدرة من مؤسسات محلية، وتحمل هذه السندات معدلات فائدة ثابتة وعائمة بمتوسط 5.75 في المائة وحائزة على تصنيف ائتماني عالي بحيث تضمن الشركة تدفقات نقدية مستقرة بمخاطر ائتمانية منخفضة. ويبلغ الحجم الإجمالي للإستثمارات ذات الدخل الثابت للشركة بمبلغ 2.25 مليون دينار كويتي تقريباً.
- بلغت قيمة محفظة الإستثمارات العقارية للشركة في نهاية العام 11.2 مليون دينار كويتي تقريباً، بإرتفاع قدره 14% عن قيمة المحفظة في نهاية عام 2017. وهي عبارة عن إستثمارات عقارية مباشرة وغير مباشرة، وتتميز المحفظة بتنوعها الجغرافي العالمي (أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأوسط) وبعوائد مجزية ذات مخاطر موزونة.
- وافقت الجمعية العمومية للشركة في 4 فبراير من العام الحالي على زيادة رأس المال المصرح به بمبلغ 20 مليون دينار كويتي وذلك لغرض تلبية الإحتياجات التوسعية للشركة مستقبلاً، ليصبح رأس مال الشركة المصرح به 50 مليون دينار كويتي ورأس المال المدفوع 30 مليون دينار كويتي.

تطوير مشروع الشارقة العقاري



- قامت الشركة في عام 2015 بشراء قطعة أرض مساحتها 1,000 متر مربعاً تقريباً في منطقة النهدة في إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

- تم إختيار منطقة النهدة نظرا لطابعها التجاري والسكني ولقربها الشديد من إمارة دبي، الأمر الذي يسهل التنقل ويزيد من جاذبية النهدة خيارا للسكن للأشخاص العاملين في دبي.
- سيكون المشروع بإذن الله عبارة عن برج استثماري سكني مكون من دور أرضي وخمسة طوابق تخصص لمواقف سيارات و 18 طابقا سكنيا (إجمالي 24 دور).
- قامت الشركة مع نهاية عام 2015 بإختيار مكتب الشارقة للاستشارات الهندسية للقيام بأعمال التصميم والإشراف الخاصة بالمشروع وذلك لما تتمتع به الإدارة العليا والجهاز الفني للشركة من حرفية ومهنية، بالإضافة إلى الخبرة الواسعة للشركة وتنوع مشاريعها في السوق المحلي والذي سيشكل قيمة مضافة خلال مرحلة التصميم والتطوير، وأخيرا تنافسية عرض السعر الذي تم اخذه بعين الاعتبار أيضا بعد التحقق من كفاءة الشركة وخبراتها وطاقتها.
- ولله الحمد، كما تمت الإشارة في تقريرنا السنوي للعام الماضي، قامت الشركة خلال عام 2017 بالتوقيع على عقد مقاوله البناء مع أحد شركات المقاوله والحائزة على تصنيف فني عالي من بلدية الشارقة، حيث بدأ العمل على تطوير المشروع من شهر ديسمبر من عام 2017 وتستغرق عملية البناء مدة 30 شهرا تقريبا.
- بلغت نسبة إنجاز المشروع حتى تاريخ كتابة هذا التقرير 40% حيث تم الإنتهاء من صب الخرسانة للطابق الخامس عشر ولم يتبقى إلا القليل للإنتهاء من الهيكل الخارجي للمشروع لتبدأ بعدها أعمال التشطيبات.
- بدأت الشركة بالفعل في دراسة الخيارات المتاحة والعينات المعروضة لأعمال التشطيب آخذة بعين الإعتبار جودة العينات ورقي التشطيب وذلك لتحفيز الطلب على التأجير في المشروع في ظل التنافسية العالية لسوق العقار في الشارقة.

نظرة على الاقتصاد الكويتي

تشير التوقعات الى نمو الناتج المحلي الإجمالي الكويتي بنسبة 2.3 في المائة في عام 2018 حسب تقارير صندوق النقد الدولي، وتعد النظرة المستقبلية للإقتصاد المحلي مشجعة. على الرغم من هبوط أسعار النفط وتأثيرها السلبي على الموازنة المالية، إلا انه من المستبعد أن يؤدي هذا الانخفاض في أسعار النفط الى عجز في الموازنة. هذا ومن المتوقع ان ترتفع نسبة التضخم في العام القادم بنحو 2 في المائة بعد أن سجل أدنى مستوياته في عامي 2018 و 2017 بواقع 0.80 و 1.50 في المائة على التوالي.

أما بالنسبة للقطاع النفطي، فإنه من المتوقع ان ينخفض الإنتاج النفطي للكويت في العام القادم تزامنا مع قرار منظمة الاوبك بخفض الإنتاج إلا أن تأثير هذا الإنخفاض سيكون محدودا على النمو الإقتصادي المحلي بسبب توقعات بارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي معوضا بذلك الإنخفاض النسبي لإنتاج النفط. شهد القطاع الغير نفطي بدوره نموا خلال العام الماضي ومن المتوقع إستمرار هذا النمو خلال العام القادم مدعوما بنسب إنفاق استهلاكي عالي نسبيا وأسعار فائدة منخفضة تشجع على الإستثمار (في ضوء قرار البنك المركزي الكويتي بعدم رفع سعر الخصم في ديسمبر تزامنا مع رفعها من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي).

القطاع المالي

كان عام 2018 عاما جيدا نسبيا من ناحية أداء سوق المال الكويتي، حيث إرتفع مؤشر السوق العام بواقع 5.2 في المائة مسجلا قيمة تداول بلغ 4.13 مليار دينار كويتي وقيمة رأسمالية بلغت 29 مليار دينار كويتي. كما أن إستمرار جهود تطوير بورصة الكويت وضمها الى مؤشر FTSE للأسواق الناشئة ساهم في دخول سيولة تزيد عن 150 مليون دينار كويتي الى السوق مع توقعات بدخول سيولة إضافية مع إكمال المرحلة الثانية من إدراج السوق في المؤشر. من المتوقع أن يستمر الأداء الإيجابي للسوق خلال العام القادم، لكن على المستثمرين توخي الحذر من تأثير السوق بتذبذبات الأسواق العالمية وأسعار النفط والظروف الجيوسياسية خلال 2019.

نظرة على الإقتصاد العالمي

فقدت الإقتصادات المتقدمة بعض الزخم في نشاطها خلال النصف الأول من عام 2018، وجاء النمو دون المستوى المتوقع في منطقة اليورو والمملكة المتحدة، وانخفض نمو التجارة والإنتاج الصناعي عالمياً. في حين لا يزال التضخم متبايناً إلى حد كبير في الإقتصادات المتقدمة، فهو أقل بكثير من الأهداف الموضوعه في منطقة اليورو واليابان، لكنه قريب من الهدف في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. وعلى الرغم من هذا التباطؤ في النشاط، إلا أن نمو الإقتصاد العالمي لا يزال في منحنى تصاعدي منذ النصف الثاني من عام 2016 حيث تشير تقارير صندوق النقد الدولي بنمو الإقتصاد العالمي بنسبة 3.7% خلال عام 2018 وتوقع إستمرار النمو على نفس المعدل خلال العام القادم. غير أن هذا النمو أصبح غير متوازنا والمخاطر التي تلازم هذا النمو في إزداد. لعل من أبرز التحديات التي تواجه الإقتصاد العالمي هي الإجراءات التجارية التي أعلنت مؤخرًا بما في ذلك التعريفات الجمركية التي فرضت على سلع بقيمة 200 مليار دولار تستوردها الولايات المتحدة من الصين، كذلك تطورات الأحداث بين منطقة اليورو والمملكة المتحدة فيما سمي ب(البريكسيت).

وفيما يخص أسواق المال العالمية، فقد انعكست حالة عدم اليقين المخيمة على المناخ الإقتصادي العالمي على أداء أسواق الأسهم العالمية، خاصة في الربع الأخير من العام. في الولايات المتحدة شهد مؤشر S&P 500 أسوأ أداء سنوي له منذ الأزمة الإقتصادية منخفضة بمعدل 6.24 في المائة خلال العام، اما في بريطانيا فقد حقق مؤشر FTSE 100 هبوطا بلغ 12.48 في المائة، وتراجع مؤشر CAC 40 الفرنسي بنحو 10.95 في المائة و سجل مؤشر DAX لسوق الأسهم الألماني خسائر بلغت 18.26 في المائة.

أداء الشركة

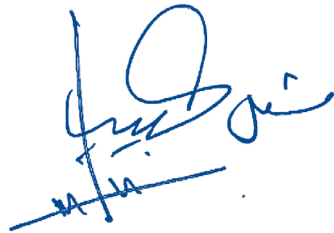
حققت الشركة أرباح صافية بلغت 70,897 دينار كويتي لعام 2018 وهو ما يمثل إنخفاضاً كبيراً عن الأرباح المحققة في العام الماضي. ويعود السبب لهذا الإنخفاض الى تراجع في أرباح إستثمارات الشركة، بالإضافة إنخفاض حصة الشركة من نتائج الشركة الزميلة. ويأتي هذا الإنخفاض في صافي الربح على الرغم من إرتفاع إيرادات الفوائد التي حققتها الشركة من إستثمارات الدخل الثابت والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة بواقع 7.17 في المائة. كما حققت الشركة إيرادات تأجير بلغت 76.30 ألف دينار كويتي.

أداء الشركة الزميلة

يبقى الاستثمار الرئيسي للشركة - والمصنف كشركة زميلة - هو حصتها من أسهم شركة المركز المالي الكويتي «المركز». حيث يبلغ مجموع ما تملكه الشركة من أسهم شركة المركز المالي الكويتي 136.945 مليون سهم تقريبا وهو ما يمثل نسبة 28.64% من أسهم الشركة. استطاعت الشركة الزميلة تحقيق صافي ربح لمساهمي الشركة الأم بلغ 2.30 مليون دينار كويتي في عام 2018 مقارنة بصافي ربح بلغ 4.40 مليون دينار نهاية عام 2017، ويعزى السبب الرئيسي لإنخفاض صافي الربح هذا العام -على الرغم من ثبات الإيرادات التشغيلية للشركة- الى هبوط في قيمة عقارات استثمارية وأخذ مخصصات احترازية من قبل الشركة. بلغت حصة شركتنا من نتائج أعمال شركة المركز لهذا العام نحو 616 آلاف دينار كويتي. ومنذ تاريخ إستحواذنا على هذا الإستثمار، استطاعت شركتنا تحقيق عوائد نقدية مجمعة بمبلغ إجمالي وقدرة 3.81 مليون دينار كويتي، في حين تتوقع الإدارة أن تحافظ هذه الشركة الزميلة (المركز) على تحقيق عوائد مستقرة من رأس المال العامل وتوزيع نسبة جيدة من الأرباح لمساهميهم في السنوات المقبلة بإذن الله، الأمر الذي يعكس جودة هذا الإستثمار الإستراتيجي لتحقيق عوائد موزونة لمساهميننا على المدى الطويل. هذا وبلغت قيمة الأصول المدارة من قبل الشركة نيابة عن الغير 1.09 مليار دينار كويتي مع نهاية عام 2018 (1.03 مليار دينار في عام 2017)، وقد حققت أتعاب بلغت 7.2 مليون دينار كويتي من إدارة تلك الأصول (6.6 مليون دينار في عام 2017). وقد تمكنت شركة المركز المالي من تحقيق نمو في أتعاب الإدارة وحجم الأصول المدارة بفضل طاقمها الإداري والفني ذو الكفاءة العالية والسمعة الطيبة في السوق والذي كان له عظيم الأثر في تحقيق عوائد مجزية بنسب مخاطرة مدروسة لجميع مساهميها وعملائها.

شكر وامتنان

وفي الختام أود أن أقدم بجزيل الشكر والامتنان لمقام صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك الصباح وكافة الجهات الرقابية على جهودهم المبذولة لتحقيق ما فيه صلاح بلادنا وتقديمها على جميع الأصعدة. والشكر موصول لمساهميننا الكرام على دعمهم الذي نأمل أن يستمر وبشكل أكبر في المستقبل ولعملائنا الكرام على الثقة التي أولونا إياها. وأيضاً، أود أن أشكر الفريق الإداري وجميع موظفي الشركة على جهودهم المبذولة لتنفيذ خطط العمل الحالية والمستقبلية.



مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

تقرير الحوكمة
لشركة كويت بيلارز للاستثمار المالي ش.م.ك.م
للسنة المالية المنتهية في
31 ديسمبر 2018

الصفحة

المحتويات

16 كلمة رئيس مجلس الإدارة
17 رؤيتنا مع الحوكمة
18 كبار المساهمين
18 كويت بيلارز والشركات التابعة والزميلة
19 حوكمة الشركات
19 نظرة عامة على حوكمة الشركة
20 مساهمونا
20 القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة
24 القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسئوليات
28 القاعدة الثالثة: إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
32 القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية
33 القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية
35 القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية
36 القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب
37 القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين
37 القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح
37 القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء
38 القاعدة الحادية عشر: المسؤولية المجتمعية
39 تأكيد (المدقق الداخلي – مستقل) حول كفاية أنظمة الضبط والرقابية الداخلية (ICR)
41 تأكيد مجلس الإدارة حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية (Internal Audit) لجنة التدقيق

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مساهمي شركة كويت بيلارز الكرام

يسرني أن أقدم لكم تقرير الحوكمة السنوي للعام 2018.

إن تقرير الحوكمة السنوي ككل عام يؤكد حرصنا على الالتزام الدائم بتقديم أفضل قيمة لمساهميننا وينبع ذلك من اعترافنا كشركة مساهمة مقفلة أن استدامة الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات أصبح ضرورة أخلاقية واقتصادية في عالم تطوير الأعمال الحديث.

وفي هذا الإطار نؤيد ضرورة الالتزام بالمبادئ التي تساعد في إرساء مفهوم الشفافية والمساءلة والنزاهة والأخلاق والصدق في مزاولة أعمالنا إذ يشكل ذلك دون أدنى شك حجر الزاوية في أي مؤسسة ناجحة. ولهذا السبب، عهدنا تجاه أنفسنا ومستثمرينا وجميع أصحاب المصلحة لدينا الالتزام بتفعيل وتطبيق أفضل معايير الحوكمة الرشيدة في إدارة الشركة.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد لدى مساهميننا بما في ذلك المساهمين والمستثمرين المحتملين، قامت كويت بيلارز بتعزيز ما لديها من نظام حوكمة بما يتوافق مع أرقى الممارسات المحلية والدولية في هذا المجال. وفي هذا الصدد تعمد كويت بيلارز إلى تعزيز دور أعضاء مجلس الإدارة المستقلين وتبني أخلاقيات عمل متطورة ومتميزة في قطاع أعمالها فضلاً عن ابتكار قوانين رقابية جديدة وتطبيق نظام تفويض السلطات ودمج دور مجلس الإدارة واللجان في صميم عملنا.

كما نتطلع في سبيلنا نحو تحقيق الأهداف المرجوة إلى تحسين الممارسات والإجراءات المعمول بها حالياً بالإضافة إلى تنفيذ إطار حوكمة متطور لكويت بيلارز والشركات التابعة لها بحيث يمكننا تبوء مكانة مرموقة في مجالات أعمالنا وبالتالي تحقيق رؤية مساهميننا.

وأخيراً نود أن ننتهز هذه الفرصة لتوجيه الشكر لجميع السلطات والجهات الرقابية التي أسهمت في دعم أفضل مبادئ حوكمة الشركات وممارساتها وتنفيذها في دولة الكويت.



غازي العصيمي
رئيس مجلس الإدارة

رؤيتنا مع الحوكمة

حرص مجلس إدارة كويت بيلارز على وضع إستراتيجية تعكس رؤية الشركة وفق معايير الحوكمة السليمة والتي يسعى مجلس إدارة كويت بيلارز من خلالها الى الحفاظ على أعلى مستوى من النظم ومعايير النزاهة في كافة المعاملات بالإضافة إلى الإلتزام بالمعايير الرقابية المحكمة والصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية الأخرى.

وفي سبيل ذلك، قام مجلس الإدارة بإعادة تشكيل الهيكل التنظيمي وفق رؤية سليمة وأهداف ترمي إلى تحقيق الادارة السليمة وأعلى معايير تطبيقات الحوكمة السليمة. حيث أن لدى القائمين على شركتنا إيماناً بأهمية الإلتزام الكامل بجميع النظم والقوانين التي تحكم أعمال الشركة. بالإضافة إلى العمل المستمر على تحديث واستحداث مستمر للسياسات الرقابية في مجالات الحوكمة والإفصاح والشفافية.

وفي هذا الإطار، تعمل شركتنا وبشكل مستمر على توفير الدعم الكافي لكل الوظائف الرقابية والتنظيمية للتأكد من فاعلية عملياتنا والتحقق من كفاية وكفاءة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تتعلق بعمليات الأطراف ذات الصلة والتأكد من أن كافة العمليات تتسق مع السياسات المعتمدة بهذا الخصوص. حيث لدى شركتنا سياسات تنظم طبيعة العلاقة والأعمال مع الأطراف ذات العلاقة وذلك وفق القوانين والتعليمات التنظيمية الصادرة عن الجهات الرقابية. مع الحرص على عدم مشاركة عضو مجلس الادارة في التصويت أو حتى الحضور لمناقشة أي بند من بنود جدول الأعمال في حال وجود علاقة بين ما يتم مناقشته والعضو صاحب العلاقة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما نشير أيضاً إلى قواعد السلوك المهني والمعتمدة من قبل مجلس الادارة والتي تحظر على كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين من إستغلال المعلومات الداخلية عن أوضاع الشركة من أجل تحقيق أي مصالح ذاتية.

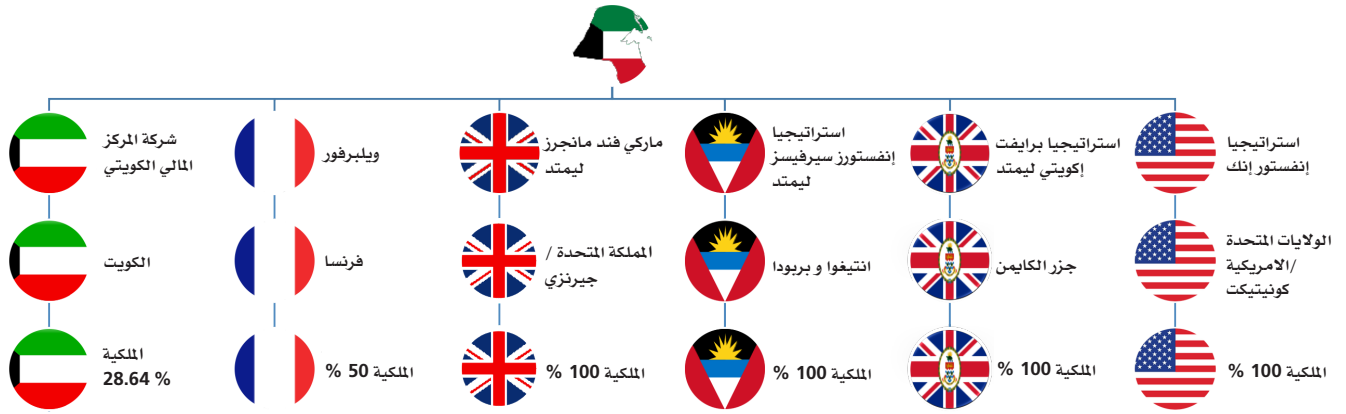
وتحرص كويت بيلارز دائماً على حماية مصالح عملائها ومستثمريها من خلال وضع الآلية المناسبة للتعامل مع شكاوى العملاء والتطبيق الأمثل لتعليمات هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية الأخرى والخاصة بحماية العملاء والمستثمرين وتلبية متطلبات جميع شرائح عملائنا بدون أي تمييز أو أفضلية.

وأخيراً، فإن شركة كويت بيلارز تلتزم بكافة النظم والقوانين واللوائح الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى. كما تلتزم إدارة الشركة بما يحتويه دليل الحوكمة والمعتمد من مجلس الإدارة. حيث يمثل تطبيق الحوكمة إطاراً ومنهجاً أساسياً لدى شركتنا.

كبار المساهمين لدى كويت بيلارز والذين يملكون 5% وما فوق

كبار المساهمين	نسبة الملكية
1 شركة التخصيص القابضة وشركاتها التابعة	42.978 %
2 مجموعة الصناعات الوطنية القابضة	6.426 %

شركة كويت بيلارز والشركات التابعة والزميلة



نسبة الملكية المشار إليها في الشركات التابعة والزميلة حسب بيانات 2018/12/31

حوكمة الشركات

حوكمة الشركات (نظام حوكمة الشركات) هي مجموعة من القواعد التي تحكم العلاقات القائمة بين الموظفين ومجلس إدارة الشركة والمساهمين وأصحاب المصلحة داخل الشركة وخارجها. وتوفر حوكمة الشركات الهيكل الذي توضع من خلاله الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، ويتحدد مراقبة الأداء بناءً على ذلك.

يدرك مجلس إدارة "كويت بيلارز" مدى أهمية الالتزام بقواعد حوكمة جيدة ودورها الجوهرية في ضبط وتحفيز إطار عمل حوكمة الشركة والممارسات المتعلقة بذلك. وفي هذا الشأن، يعمل مجلس الإدارة على مراجعة إطار عمله وممارساته بانتظام للوفاء بمتطلبات "هيئة أسواق المال" والجهات التنظيمية كافة والامتثال لجميع اللوائح والقوانين المرعية بهذا الشأن.

يقدم النظام الحالي لحوكمة الشركات إطار حوكمة شامل للشركات الخاضعة لهيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي. ويشمل من بين ذلك جملة مبادئ تعنى بالتوجيه العام وتكوين هيكل مجلس الإدارة، والواجبات والمسؤوليات الواقعة على أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة وأمين سر مجلس الإدارة.

تطبيق الحوكمة

إن معايير الحوكمة المؤسسية والانضباط تعزز مستويات الثقة في قدرتنا على الالتزام بالكفاءة المهنية وتوليد العائدات التي تساهم في تنمية اقتصاد دولة الكويت. ومن هذا المنطلق، قامت كويت بيلارز ببناء قواعد وأطر مبادئ الحوكمة والممارسات الرشيدة على عدة مراحل للوصول لأفضل الممارسات في منظومة الحوكمة من خلال أسس المعايير العالمية والتعليمات من قبل الجهات التنظيمية كافة.

نظرة عامة على حوكمة الشركة

تلتزم شركتنا بقواعد حوكمة الشركات المنصوص عليها بالقانون رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015 الكتاب الخامس عشر عن هيئة أسواق المال ومعايير الانضباط المؤسسي التي يتضمنها دليل حوكمة الشركة والتي شملت مهام ودور رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، حيث تحظر قواعد الحوكمة على رئيس مجلس الإدارة تولي مهام الرئيس التنفيذي للشركة، كما تم تحديد مهام مجلس الإدارة بما في ذلك الإشراف على نظام الرقابة الداخلية للشركة والتأكد من كفاءته حيث تم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات والمهام لكل من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وتم فصل الصلاحيات والمهام للإدارة التنفيذية من خلال سياسة دليل الحوكمة وسياسة تعيين مدقق الحسابات الخارجي، وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين وذلك من أجل وفائنا والتزامنا بأعلى المعايير.

وقد اتخذنا خطوات متقدمة وإيجابية في الحوكمة المؤسسية، حيث قمنا بإطلاق صفحة إلكترونية خاصة بالحوكمة على موقع الشركة الإلكتروني، تضم تقرير الحوكمة السنوي وهيكلية مجلس الإدارة وبيانات كبار المساهمين، كما تسلط الضوء على جميع سياسات الحوكمة المتبعة في الشركة. ومن منطلق حرصنا على تطبيق أعلى معايير الشفافية والإفصاح، يتواصل مجلس الإدارة مع المساهمين من خلال البريد الإلكتروني، سواء من هم داخل الكويت أو خارجها، بأسلوب متوافق بين ممارسات مجلس الإدارة التنفيذية والموظفين. ويشمل دليل الحوكمة سياسات وقواعد ترتكز على مبدأ الشفافية والمسؤولية ويشدد على الالتزام بأعلى معايير الانضباط السلوكي والمهني والأخلاقي وتتلخص فيما يلي:

سياسة المسؤولية المجتمعية في الشركات والتي تعبر عن التزامنا بالمساهمة في تحسين جودة المستوى المعيشي لموظفي الشركة والتأثير الإيجابي في المجتمع وسياسة توزيع الأرباح على المساهمين والتي تنطلق من التزامنا بتحقيق القيمة المستدامة للمساهمين وقواعد السلوك وبيان بالمبادئ العامة وتشمل القواعد العامة التي يجب الالتزام بها من قبل الموظفين والإدارة التنفيذية وأعضاء مجلس الإدارة وسياسة التعامل بالمساهمة وسياسة تعاملات الأطراف ذات العلاقة وتحدد هذه الفقرة متطلبات القبول الخاصة للمعاملات بين الشركة والأطراف ذات العلاقة وسياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing وسياسة الإفصاح والشفافية وسياسة ضمان ونزاهة التقارير المالية وسرية المعلومات الداخلية Chinese Wall وسياسة الإفصاح والتواصل مع المساهمين وآلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي وسياسة تعيين خبراء أعضاء مجلس الإدارة لتقديم الخدمات الاستشارية لأعضاء مجلس الإدارة والاستعانة بالخبرات التي تدعم قرارات مجلس الإدارة لتحقيق القيمة للمساهمين.

مساهمونا

يقع على عاتق مجلس الإدارة مسؤولية وضع استراتيجية العمل الشاملة لشركة كويت بيلارز وضمان الالتزام بأعلى معايير الحوكمة في جميع قطاعات الشركة وأعمالها. وهو مسؤول بشكل كامل أيضاً عن إدارة الشركة وتوجيهها وأدائها ويلتزم بممارسة الآراء الموضوعية بشأن جميع مسائل الشركة المستقلة عن الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة مسؤول تجاه المساهمين عن حسن سير الأعمال، ومسؤول عن ضمان امتثال الشركة للقوانين واللوائح ذات الصلة فضلاً عن النظام الأساسي للشركة ولائحتها التنفيذية والمجلس مسؤول أيضاً عن حماية الشركة من الأفعال والممارسات غير القانونية أو المسيئة أو غير اللائقة. كما اعتمدت الشركة ميثاقاً رسمياً لمجلس الإدارة يحدد آلية تشكيله، وواجباته، ومسؤولياته، وانعقاده والإجراءات المتعلقة باجتماعاته.

القاعدة الاولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

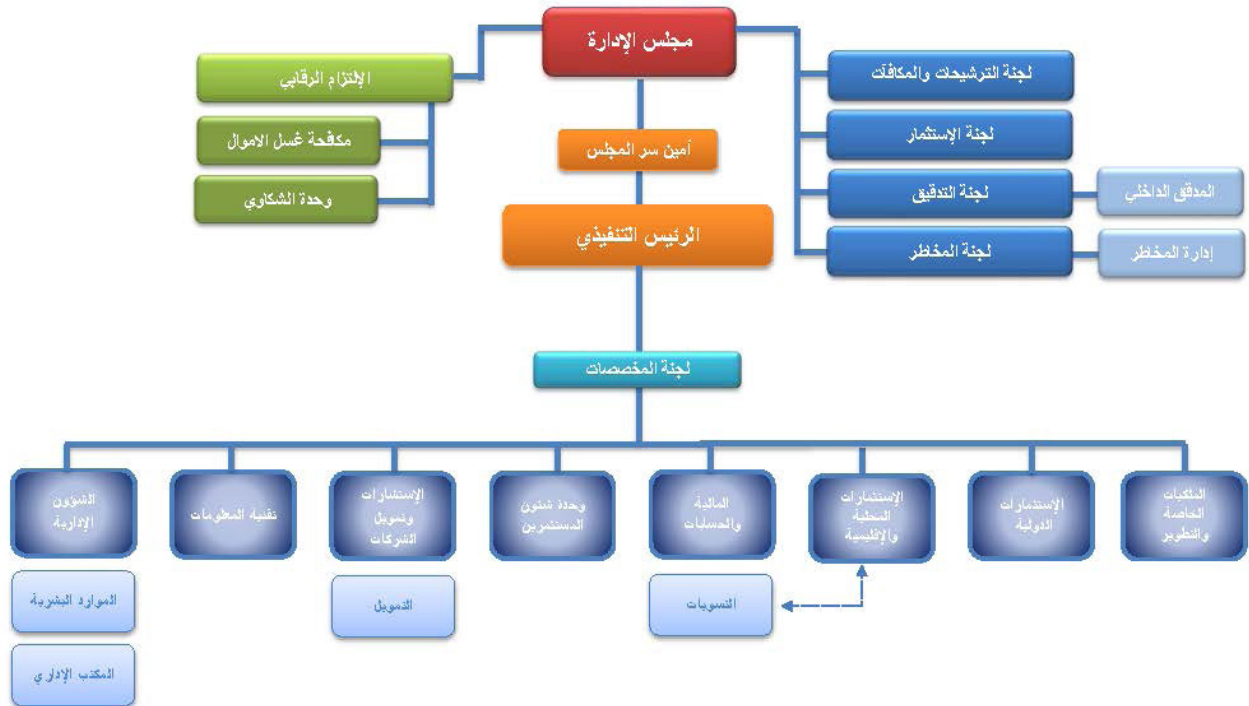
رئيس مجلس الإدارة

يقع على عاتق رئيس مجلس الإدارة مسؤولية ضمان حسن سير عمل المجلس بطريقة مناسبة وفعالة، بما في ذلك استلام المعلومات المستوفاة والدقيقة من أعضاء المجلس واللجان في الوقت المناسب.

مجلس الإدارة

تتجلى حوكمتنا المؤسسية في قواعد السلوك ومبادئ الالتزام التي يفرضها مجلس الإدارة والتي تتماشى مع المعايير العالمية.

الهيكل التنظيمي للحوكمة



أعضاء مجلس الإدارة وأمين السر

السيد/ غازي أحمد العصيمي
رئيس مجلس الإدارة



السيد/ مشعل ناصر حبيب
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي



السيد/ سعود عبد العزيز المنصور
عضو مجلس إدارة



السيد/ جمال عبد الله السليم
عضو مجلس إدارة



السيد/ حسان كمال قاتد بيه
عضو مجلس إدارة



السيد/ بندر عبدالله الغملاس
عضو مجلس إدارة



السيد/ محمد السيد طه
أمين سر مجلس الإدارة



تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس الإدارة من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين وأعضاء مستقلين ويتم إنتخابهم من خلال الجمعية العمومية ويضم مجلس الادارة العدد الكافي من الأعضاء لتشكيل اللجان في إطار الحوكمة السليمة.

ويتكون مجلس الادارة من ستة أعضاء منتخبين كما يتم الانتخاب وتجديد عضوية أعضاء مجلس الادارة كل ثلاث سنوات وفقاً للقواعد والنظم المعمول بها والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى.

ويمارس مجلس الادارة أعماله من خلال اللجان المنبثقة عنه كما يتحمل مجلس الادارة مسؤولية وضع كافة السياسات والقرارات والتأكد من تطبيق الاستراتيجية المناسبة التي تخدم مصالح المساهمين.

وإيماناً بدور أعضاء مجلس الإدارة في القيادة ووجوب متابعة آخر التطورات يحرص مجلس الادارة على الإلتحاق بمختلف الدورات التدريبية والورش الفنية المتصلة بأعمالهم ومهامهم.

كما يتم الفصل التام بين منصب كل من رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ولا يوجد أي صلة أو علاقة أو قرابة من شأنها أن تؤثر على إستقلالية قرارات كل منهما.

الاسم	تصنيف العضو (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل) ، أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر	التمثيل
غازي أحمد العصيمي	رئيس مجلس الإدارة غير تنفيذي	بكالوريوس علوم إدارة الأعمال (تخصص تمويل) جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا / يونيو 2006	13 يوليو 2017	شركة المهن العالمية للتجارة العامة
مشعل ناصر حبيب	نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي تنفيذي	بكالوريوس محاسبة -جامعة الكويت 1996 ودبلوم حاسب آلي / 1992 - المعهد التجاري "الهيئة العامة للتعليم التطبيقي"	13 يوليو 2017	منتخب
سعود عبد العزيز المنصور	عضو مجلس إدارة مستقل	بكالوريوس إدارة الأعمال والتمويل - كاليفورنيا - الولايات المتحدة الامريكية/ 2000	13 يوليو 2017	منتخب
حسان كمال قائدبيه	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بكالوريوس إدارة أعمال -جامعة سانت لويس، الولايات المتحدة - 1993	13 يوليو 2017	شركة التخصيص العالمية التجارية
جمال عبد الله السليم	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بكالوريوس محاسبة -جامعة الكويت، ماجستير في المحاسبة - جامعة أوكلاهوما سيتي، الولايات المتحدة 1987	13 يوليو 2017	شركة الثقة المشتركة العقارية
بندر عبد الله الغملاس	عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	بكالوريوس محاسبة -جامعة الكويت 1994	13 يوليو 2017	شركة فيرست إيكوبليس للمعدات والنقل
محمد السيد طه	أمين سر المجلس	ليسانس آداب- الأدب الإنجليزي - جامعة المنصورة- مصر 1998	تعيين 11 مارس 2014	

اجتماعات مجلس الإدارة:

تتعد اجتماعات مجلس الإدارة باكتمال النصاب فيها بحضور غالبية الأعضاء. كما حرص أعضاء مجلس الإدارة على القيام بمهام القيادة والمسؤولية من خلال الاجتماعات المستفيضة للقيام بالإشراف على إدارة الشركة في مختلف المجالات والعمل على حسن إستغلال موارد الشركة البشرية والمالية حيث عقد المجلس خلال العام المنصرم 14 إجتماع في حين أن النظام الاساسي ينص على الاجتماع 6 مرات كحد أدنى. وفيما يلي تفاصيل الاجتماعات:

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2018

اعضاء مجلس الإدارة						بيان اجتماعات مجلس الإدارة	رقم الاجتماع	
بندر الغملاس	سعود المنصور	حسان قائد بيه	جمال السليم	مشعل حبيب	غازي العصيمي			
✓	✓	✓	✓	✓	✓	25/01/2018	130	1
✓	✓	✓	✓	✓	✓	08/02/2018	131	2
✓	✓	✓	✓	✓	✓	18/02/2018	132	3
✓	✓	✓	✓	✓	✓	27/03/2018	133	4
✓	✓	✓	✓	✓	✓	23/05/2018	134	5
✓	✓	✓	✓	✓	✓	14/06/2018	135	6
✓	✓	✓	✓	✓	✓	20/06/2018	136	7
x	✓	✓	✓	✓	✓	11/07/2018	137	8
✓	✓	✓	✓	✓	✓	01/08/2018	138	9
✓	✓	✓	✓	✓	✓	27/08/2018	139	10
✓	✓	✓	✓	✓	✓	23/09/2018	140	11
✓	✓	✓	✓	✓	✓	03/12/2018	141	12
✓	✓	✓	✓	✓	✓	16/12/2018	142	13
✓	✓	✓	✓	✓	✓	23/12/2018	143	14
%92	%100	%100	%100	%100	%100	نسبة الحضور		

عدد الاجتماعات خلال السنة 14 اجتماع حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه.

توثيق وتسجيل اجتماعات مجلس الإدارة

يتم تسجيل كافة محاضر الاجتماعات من خلال أمين سر المجلس والذي يتولى بدوره تهيئة كافة المتعلقات بالاجتماعات والتواصل مع كافة الأعضاء والتسيق فيما بينهم لكافة الاجتماعات. كما يوفر لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول بشكل فوري وسريع الي محاضر اجتماعات المجلس والمعلومات والوثائق والسجلات التي تساعدهم في إتخاذ القرارات الصحيحة بالوقت والشكل المناسب.

أهم إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2018

إعتماد ومراجعة تقرير المخاطر وتقرير الالتزام الرقابي وتقرير غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
إعادة تشكيل مجلس الإدارة واللجان المنتبقة منه.

مراجعة البيانات المالية الربع سنوية.

مراجعة جدول أعمال الجمعية العمومية العادية عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2017 والدعوة للجمعية.

مراجعة جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية والدعوة للجمعية.

مناقشة واعتماد الخطة الاستراتيجية للشركة للخمس سنوات القادمة.

مناقشة واعتماد التحديثات التي طرأت على سياسات وإجراءات الشركة.

مناقشة واعتماد جميع التقارير المعروضة عليه.

التغيرات في عضوية مجلس الإدارة خلال العام

بناء على قرارات الجمعية العامة المنعقدة في 13 يوليو 2017 تم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المذكورين أعلاه ولم يتم أي تغيير في مجلس الإدارة خلال عام 2018.

القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد سياسة مهام، ومسؤوليات، وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية.

تم تحديث سياسة مهام ومسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة في عام 2018 والتي تحدد الصلاحيات التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة والصلاحيات التي تم منحها أو تفويض الإدارة التنفيذية للقيام بها حيث تم اعتماد مصفوفة للصلاحيات المالية والإدارية لجميع مستويات الجهاز التنفيذي ومجلس الإدارة والفصل فيما بينهما بما يتعارض مع مهام كل شخص له صلاحية أو تفويض في أعضاء الجهاز التنفيذي حيث تحدد المنظومة الرقابة المزدوجة على الصلاحيات ولا يوجد صلاحية أو تفويض مطلق لأي شخص في أعضاء مجلس الإدارة أو الجهاز التنفيذي.

لجان مجلس الإدارة

يعتمد مجلس الإدارة تشكيل اللجان التابعة له بهدف تعزيز فعالية الإشراف والرقابة على كافة عملياته وأنشطة الشركة لضمان أفضل الممارسات. كما أوكل مجلس الإدارة جزءاً من أعماله ومهامه وصلاحياته وواجباته إلى عدد من اللجان المنبثقة عنه، وقد تم مراعاة تعليمات وقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال عند تشكيل لجان مجلس الإدارة. وتتضمن اللجان: لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة المكافآت والترشيعات، ولجنة الإستثمار. وفيما يلي نبذة عن اجتماعات وإنجازات تلك اللجان:

لجنة التدقيق

تتكون لجنة التدقيق من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم والملم بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة. كما على لجنة التدقيق أن تعقد اجتماعات دورية مع مراقبي الحسابات الخارجيين وأربع اجتماعات على الأقل مع المدقق الداخلي.

مهام لجنة التدقيق

تتمثل مهام اللجنة بوضع المعايير المناسبة للتحقق من تعزيز ووضع التدقيق الداخلي عن طريق إعطاء درجة أكبر من الدعم والمساندة وضمان إستقلاليتها عن الإدارة وأن عمليات التدقيق الخارجي تتم بالأسلوب الذي يحقق مبدأ التدقيق المزدوج كما تتحقق اللجنة من الالتزام بسياسات الشركة الداخلية والقوانين والنظم والتعليمات ذات العلاقة وأن نظم الرقابة الداخلية المتعلقة بالأمر المالية والإدارية تتسم بالشمولية وتتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب كما تساعد اللجنة مجلس الإدارة في مراجعة التقارير المالية وضمان التزام الشركة بالمتطلبات القانونية والرقابية وكذلك التأكد من كفاية مؤهلات وخبرات المدققين المستقلين وإستقلاليتهم ومن وجود بيئة من الانضباط والرقابة الداخلية بالشركة.

أعضاء اللجنة	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / جمال عبد الله السليم	رئيس اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / سعود عبد العزيز المنصور	عضو اللجنة	عضو مستقل
السيد/ بندر عبد الله الغملاس	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2018 عدد (7) اجتماعات.

أهم إنجازات لجنة التدقيق خلال عام 2018

- التوصية لمجلس الإدارة بإعتماد البيانات المالية الربع سنوية خلال عام 2018.
- الإشراف ومراجعة أعمال التدقيق الداخلي بالشركة.
- تعيين مدقق حسابات للقيام بأعمال مراجعة على محافظ العملاء.
- تعيين مدقق خارجي لمراجعة وإعداد تقرير نظم الرقابة الداخلية السنوي ICR.
- مراجعة واعتماد الخطة السنوية للتدقيق الداخلي.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

بناء على اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 13 يوليو 2017 والذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات 2017-2019 تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق في 23/07/2017 لمدة ثلاثة سنوات ولم يحصل أي تغيير في التشكيل خلال عام 2018.

لجنة المخاطر

تتكون لجنة المخاطر من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة. كما على لجنة المخاطر الاجتماع بصورة دورية خلال السنة (4) مرات.

مهام لجنة المخاطر

تتمثل مهام لجنة المخاطر بالإشراف على عمل إدارة المخاطر في الشركة والتأكد من أن سياسة الشركة تتضمن ممارسة إدارة المخاطر السليمة وتنفيذها كما تقوم بمراجعة وتقييم مدى كفاية رأس مال الشركة وتوزيعه وكذلك سلامة وكفاية إدارة المخاطر والتأكد من وجود مستويات لنزعة المخاطر وكذلك التأكد من أن الإدارة العليا على دراية تامة وتراقب باستمرار المخاطر التي قد تواجهها الشركة.

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / سعود عبد العزيز المنصور	رئيس اللجنة	عضو مستقل
السيد / جمال عبد الله السليم	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد/ بندر عبد الله الغملاس	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2018 عدد (4) إجتماعات.

أهم إنجازات لجنة المخاطر خلال عام 2018

- التوصية لمجلس الادارة بإعتماد سياسة المخاطر.
- مراجعة وإعتماد تقارير المخاطر للجهات الرقابية.
- مراجعة تقارير دورية عن المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة.
- مراجعة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المخاطر.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

بناء على اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 13 يوليو 2017 والذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات 2017-2019 تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق في 2017/07/23 لمدة ثلاثة سنوات ولم يحصل أي تغيير في التشكيل خلال عام 2018.

لجنة المكافآت والترشيحات

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب المالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة. على ألا يقل عدد الاجتماعات عن اجتماع واحد سنوياً.

مهام لجنة المكافآت والترشيحات

يتمثل دور اللجنة برفع التوصيات لمجلس الادارة بشأن الترشح لعضوية المجلس وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة والتعليمات الصادرة من هيئة أسواق المال والجهات التنظيمية الأخرى بشأن ضوابط الترشح لعضوية مجلس الادارة وكما تراجع اللجنة بصفة دورية الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الادارة وإعداد توصيف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس بما يتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين كما تجري اللجنة تقييماً سنوياً لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة ومراجعة وإعتماد معايير الاختيار وإجراءات التعيين الخاصة بالرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين كما تعمل على ضمان وضع وتطبيق إطار المكافآت للرئيس التنفيذي والوظائف التنفيذية وتقوم اللجنة أيضاً بمراجعة ورفع التوصيات بشأن الامور المتعلقة بالتغيرات في سياسة الاجور والمكافآت بما في ذلك السياسات الخاصة بنهاية الخدمة.

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد/ سعود عبد العزيز المنصور	رئيس اللجنة	عضو مستقل
السيد/ غازي أحمد العصيمي	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد/ جمال عبد الله السليم	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2018 عدد (1) اجتماعات.

أهم إنجازات لجنة المكافآت والترشيحات خلال عام 2018

مراجعة نتائج التقييم السنوي لموظفي الشركة، ومكافآت وزيادات موظفي الشركة، ومكافأة الرئيس التنفيذي وأمين السر، ومكافأة أعضاء اللجان. مناقشة تقييم الأداء الذاتي لمجلس الإدارة لعام 2018.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

بناء على اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 13 يوليو 2017 والذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات 2017-2019 تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق في 2017/07/23 لمدة ثلاثة سنوات ولم يحصل أي تغيير في التشكيل خلال عام 2018.

لجنة الاستثمار

تتكون لجنة الاستثمار من (3) أعضاء ويكون لدى عضو اللجنة تأهيل علمي ملائم وإلمام بالجوانب الاستثمارية والمالية والإدارية وبطبيعة أعمال وأنشطة الشركة وتكون الاجتماعات دورية خلال السنة عدد (4) مرات.

مهام لجنة الاستثمار

يتمثل دور اللجنة في حماية وضمان جودة الأصول في الشركة من خلال إستثماراتها المتنوعة ومن خلال تطبيق إستراتيجية الاستثمار المعتمدة ومراقبة أنشطة الاستثمار من خلال السياسات المعتمدة ذات الصلة بالشركة وانشطتها وأن عمليات الاستثمار تضمن أعلى العوائد وليس لها تأثير سلبي على الاستقرار المالي للشركة وإتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة بهدف الحفاظ على مصالح الشركة وجودة الأصول.

الاسم	المنصب الوظيفي ضمن اللجنة	صفة العضوية بالمجلس
السيد / مشعل ناصر حبيب	رئيس اللجنة	عضو تنفيذي
السيد / حسان كمال قائد بيه	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي
السيد / جمال عبد الله السليم	عضو اللجنة	عضو غير تنفيذي

وقد عقدت اللجنة خلال العام 2017 عدد (4) إجتماعات.

أهم إنجازات لجنة الاستثمار خلال عام 2018

مراقبة أداء محفظة الاستثمار للشركة.

مراجعة وإعتماد التوصيات المقدمة من إدارة الأصول بخصوص عمليات الاستثمار.

التغيرات في عضوية اللجنة خلال العام

بناء على اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد في 13 يوليو 2017 والذي تم فيه انتخاب أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاثة سنوات 2017-2019 تم إعادة تشكيل لجنة التدقيق في 2017/07/23 لمدة ثلاثة سنوات ولم يحصل أي تغيير في التشكيل خلال عام 2018.

موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بكافة المعلومات والبيانات باليد أو من خلال البريد الإلكتروني ومن خلال ارسال التقارير الشاملة إليهم للاطلاع ويتم التواصل عبر البريد الإلكتروني وجميع وسائل الاتصال، ومن خلال أمين سر مجلس الإدارة يتم حفظ جميع المستندات والمحاضر الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه في ملفات يسهل على أعضاء مجلس الإدارة طلبها والاطلاع عليها.

القاعدة الثالثة: إختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تفويض وصلاحيات للإدارة التنفيذية

إن من ركائز اهتمام مجلس الإدارة دعم وإرشاد الإدارة التنفيذية لتحقيق استراتيجية الشركة في إطار الحوكمة بوضوح وشفافية.

الأمر المحتفظ بها لمجلس الإدارة

بالتوافق مع كافة التعليمات الصادرة من كافة الجهات الرقابية وقانون هيئة أسواق المال رقم (7) لسنة 2010 واللائحة التنفيذية الصادرة في نوفمبر 2015 الكتاب الخامس عشر - قواعد حوكمة الشركات ومعايير الانضباط المؤسسي، يجوز لمجلس الإدارة أن يفوض بعض الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة إلى اللجان المنبثقة عن المجلس أو للإدارة التنفيذية. وفي حال استدعى الأمر، يتم تفويض الإدارة التنفيذية بموجب تفويضات محددة أو عامة، وعند التفويض يتم تقديم تعليمات واضحة بخصوص صلاحيات الإدارة التنفيذية. وتتلخص الأمور المحتفظ بها لمجلس الإدارة فيما يلي:

- مراجعة الاستراتيجية والميزانية السنوية للشركة وإقرارها وعضوية المجلس وإجمالي الرواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية وهيكلية رأس مال الشركة والتقارير والضوابط المالية والرقابة الداخلية والمخاطر العامة وإقرار العقود والنفقات (التي تفوق قيمتها صلاحيات الإدارة التنفيذية) حسب السياسة الموضوعة وإقرار سياسات حوكمة الشركة ومراجعة السياسات العامة والموافقة عليها.

تطبيق متطلبات لجنة المكافآت والترشيحات

تراجع اللجنة بصفة دورية الاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد توصيف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية المجلس بما يتفق مع مصلحة الشركة والمساهمين. كما تجري اللجنة تقييماً سنوياً لأداء المجلس ككل وأداء كل عضو على حدة ومراجعة واعتماد معايير الاختيار وإجراءات التعيين الخاصة بالرئيس التنفيذي والمدراء التنفيذيين كما تعمل على ضمان وضع وتطبيق إطار المكافآت للرئيس التنفيذي والوظائف التنفيذية وتقوم اللجنة أيضاً بمراجعة ورفع التوصيات بشأن الأمور المتعلقة بالتغيرات في سياسة الاجور والمكافآت بما في ذلك السياسات الخاصة بنهاية الخدمة.

الإدارة التنفيذية

تباشر إدارتنا التنفيذية بإدارة الأعمال اليومية للشركة، ويرأسها الرئيس التنفيذي وهو المسؤول عن الإدارة التشغيلية للشركة وعن تطور الشركة والتوصيات وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات وإطار عمل الرقابة أمام مجلس الإدارة.

إن أعضاء الإدارة التنفيذية من المهنيين وذوي الخبرات الاستثمارية الواسعة في أسواق الإستثمار المحلية والعالمية، مع شهادات أكاديمية دولية قوية وخبرات عملية مجمعة تقارب 172 عاماً كما هو مبين في الجدول أدناه:

أعضاء الإدارة التنفيذية



السيد / مشعل ناصر حبيب - نائب رئيس مجلس الادارة والرئيس التنفيذي



السيد / عصام عبد الرحمن اليوسف
نائب رئيس تنفيذي
إدارة الالتزام الرقابي



السيد / أحمد محمد صبحي
نائب رئيس تنفيذي
الإدارة المالية



السيد / هاري ميلن
مستشار للإستثمارات الدولية
الولايات المتحدة



السيد / رائد إبراهيم السدحان
نائب رئيس تنفيذي
الشؤون الادارية والموارد البشرية



السيد / سهيل جابري
نائب رئيس - إدارة المخاطر



السيد / فهد محمد العصيمي
نائب رئيس - إدارة الاستثمارات
المحلية والإقليمية



السيد / برهان كمالي
نائب رئيس أول
إدارة الاستثمارات الدولية



السيد / عبد العزيز جاسم الجاسم
نائب رئيس أول - تطوير الأعمال
والملكية الخاصة

السيد / مشعل ناصر حبيب

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

انضم السيد/ مشعل لشركة كويت بيلارز في مارس 2011 حيث تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة كعضو مندوب لتطوير أعمال الشركة ليرز دوره الفعال في تنمية الشركة والسير بها قدماً. ويشغل السيد/ مشعل منصب الرئيس التنفيذي للشركة منذ أغسطس 2014.

حاصل على دبلوم في علوم الحاسب الآلي وبكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت عام 1996. كما أنهى برنامج الدراسات الائتمانية المكثف في عام 1998 وبرنامج هارفرد التنفيذي لإعداد القادة في عام 2007. وعمل كمدرس زائر في معهد الدراسات المصرفية منذ عام 2000. وتتجاوز خبرته الواسعة 20 عاماً في مجال الاستثمارات والخدمات المالية.

السيد / هاري ميلن

مستشار للإستثمارات الدولية – الولايات المتحدة

انضم السيد/ هاري لشركة استراتيجيا إنفستورز إنك – الولايات المتحدة – شركة تابعة – في عام 2007 وهو يشغل منصب مستشار وعضو في المجموعة العالمية للاستشارات العقارية (CRE). وتتجاوز خبرته 27 عاماً في مجال الاستثمار في قطاع العقار والدخل الثابت والأسهم.

السيد / رائد إبراهيم السدحان

نائب رئيس تنفيذي – الشؤون الإدارية والموارد البشرية

انضم السيد/ رائد لشركة كويت بيلارز في عام 2006 بصفته نائب رئيس للشؤون الإدارية والموارد البشرية وتمت ترقيته إلى نائب رئيس أول في يناير 2011 وإلى نائب رئيس تنفيذي في أبريل 2017. وهو يتولى إدارة كافة النشاطات المتعلقة بالموارد البشرية ونظم المعلومات وجميع الأمور الإدارية المتعلقة بالشركة. حاصل على بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة حلوان – مصر في عام 1996. وقد حضر العديد من الدورات التدريبية في مجال عمله. وقد حمل معه خبرته السابقة الفنية من خلال عمله في بعض المؤسسات المرموقة لمدة عشر سنوات.

السيد / عصام عبد الرحمن اليوسف

نائب رئيس تنفيذي – الالتزام الرقابي

انضم السيد/ عصام لشركة كويت بيلارز في يوليو 2009 بصفته رئيس إدارة المخاطر والالتزام الرقابي ليتولى من خلال مهامه الرئيسية مسؤولية إدارة المخاطر والالتزام الرقابي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحوكمة الشركات وحرصاً على تقيد الشركة بأعلى المعايير من خلال خبرته التي تمتد لأكثر من 20 عاماً. حاصل على بكالوريوس بالمحاسبة من جامعة البلقاء – الأردن عام 1993، وماجستير بإدارة الأعمال (MBA) جامعة بيلور الولايات المتحدة عام 2012، كما حصل على شهادة المحاسب المحترف المعتمد (CPA) وشهادة الإلتزام ومكافحة غسل الأموال (CCAML) من جامعة هنلي – لندن، والبرنامج المتقدم في حوكمة الشركات – لندن (CCG)، وشهادة المعتمد في إدارة المخاطر التشغيلية (CORM). وشهادة المعتمد في إدارة المخاطر والإلتزام (CRCMP) وشارك في برامج متخصصة بالمخاطر والالتزام الرقابي والحوكمة وإدارة الأعمال.

السيد / أحمد محمد صبحي

نائب رئيس تنفيذي – الإدارة المالية

انضم السيد/ أحمد لشركة كويت بيلارز في يوليو 2012 بصفته رئيس المدراء الماليين. وهو مسؤول عن الإشراف على جميع العمليات المحاسبية للشركة، التخطيط المالي، مراقبة السجلات وتقديم التقارير المالية إلى الإدارة العليا. حاصل على بكالوريوس تجارة – شعبة المحاسبة من جامعة القاهرة عام 1995، شهادة المحاسب الإداري المعتمد (CMA) عام 2004 والعديد من الشهادات والدورات الأكاديمية في العلوم المالية، التحليل المالي، الرقابة الداخلية والمحاسبة.

السيد / عبد العزيز جاسم الجاسم

نائب رئيس أول – تطوير الأعمال والملكية الخاصة

انضم السيد/ عبد العزيز لشركة كويت بيلارز في نوفمبر 2007 بصفته نائب رئيس أول لتطوير الأعمال؛ كما يتولى إدارة الأصول الدولية. حاصل على بكالوريوس علوم في إدارة الأعمال من جامعة سوفولك – الولايات المتحدة الأميركية. ولديه خبرة مكثفة في مجال الاستثمارات الدولية تتجاوز 12 عاماً.

السيد / برهان كمال

نائب رئيس أول – إدارة الاستثمارات الدولية

انضم السيد/ برهان لشركة كويت بيلارز كمحلل استثمار أول في يناير 2011 وتمت ترقيته إلى نائب رئيس – إدارة الاستثمارات الدولية في نوفمبر 2012 متولياً بذلك تحليل وتقييم الفرص الاستثمارية المتنوعة. حاصل على بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة العلوم التطبيقية في الأردن عام 2004، وعلى شهادة «المحلل المالي المعتمد» (CFA) في 2012.

السيد / فهد محمد العصيمي

نائب رئيس – إدارة الاستثمارات المحلية والإقليمية

انضم السيد/ فهد لشركة كويت بيلارز في أكتوبر 2013 بصفته نائب رئيس إدارة الاستثمارات المحلية والإقليمية. حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من كلية العلوم الإدارية – جامعة الكويت في عام 2004، بالإضافة إلى العديد من الدورات التدريبية في مجال التحليل المالي والاستثمار والشهادة المعتمدة (CIM). ويملك خبرة واسعة في أسواق الاستثمارات المحلية والإقليمية، في مجال التحليل والتداول في الأسواق المالية.

السيد / سهيل جابري

نائب رئيس – إدارة المخاطر

انضم السيد/ سهيل لشركة كويت بيلارز في سبتمبر 2018 بصفته نائب رئيس – إدارة المخاطر. حاصل على بكالوريوس في الإدارة المالية والمصرفية من كلية العلوم الإدارية والمالية – جامعة الإسراء الأهلية – الأردن عام 2003. لديه خبرة في قطاع الإستثمار منذ العام 2004 حيث بدأت مسيرته المهنية في شركة بيت الإستثمار العالمي (جولبل) في قسم المؤشرات والأبحاث ثم إنتقل إلى بنك بوبيان العام 2012 في قسم إدارة المخاطر عمل خلالها بإعداد إختبارات الضغط و التقييم الداخلي (Stress Test & ICAAP) لبنك الكويت المركزي.

نظام المكافآت

تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:
يمكن تعريف المكافآت كجميع أنواع المدفوعات التي يحصل عليها الموظفون مقابل عملهم.

1. نظام المكافآت والحوافز المتبع لدى الشركة:

- أ. سياسة مكافآت مجلس الإدارة:
- تنص سياسة المكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة على ما يلي:
 - يجب ألا يتجاوز إجمالي المكافآت 10% من صافي أرباح الشركة بعد خصم الأهلاك والاحتياطيات وأرباح المساهمين التي لا تقل عن 5% من رأس مال الشركة.
 - يجب أن تتم الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجمعية العامة في اجتماعها السنوي وذلك بناء على توصية من لجنة المكافآت والترشيحات.
 - بناءً على موافقة الجمعية العامة يمكن إعفاء عضو مجلس الإدارة المستقل من الحد الأقصى للمكافآت.
 - وطبقاً للبيانات المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 فقد أوصى المجلس بعدم توزيع مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
 - يتم منح أعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بدل حضور لجان.
- ب. سياسة مكافآت وحوافز أعضاء الإدارة التنفيذية والعاملين بالشركة:
- تقوم كويت بيلارز بمنح عدة مكافآت وحوافز لموظفيها العاملين بما يتفق مع التقييم السنوي للموظف والذي يتم وفق معايير فنية ومهنية محددة.
 - ويتم تخصيص تلك المكافآت بمبالغ تتناسب أداء الموظف وتقوم بالتحفيز والتشجيع المطلوب للاستمرار ورفع مستوى الأداء الوظيفي. كما قامت الشركة ومن خلال لجنة الترشيحات والمكافآت بالتعاون مع الشؤون الادارية بإنشاء واستحداث خطط للمكافآت قصيرة وطويلة المدى تسعى إلى خلق بيئة أعمال جاذبة وتقوم بالتركيز على تشجيع العاملين على مختلف المستويات الوظيفية بالشركة.
 - وطبقاً للبيانات المالية للشركة عن عام 2018 فإن إجمالي مكافآت كافة العاملين بالشركة والتي تتضمن مكافآت الرئيس التنفيذي والمدير المالي ورؤساء الإدارات عن عام 2018 بلغت -/757,722 د.ك.

2. بدلات أعضاء مجلس الإدارة

أوصت لجنة المكافآت والترشيحات بصرف إجمالي مبلغ -/50,000 د.ك كبدل حضور لجان لأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة (لجنة الاستثمار - لجنة المخاطر - لجنة التدقيق - لجنة المكافآت والترشيحات) علماً بأنه لم يتلقى أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2018 أي مزايا أو منافع أخرى.

3. تفصيل المكافآت الممنوحة للرئيس التنفيذي والمدير المالي والإدارة التنفيذية ممن تلقوا أعلى المبالغ من الشركة:

رواتب	إجازات ونهاية خدمة	مكافآت	مزايا أخرى	الإجمالي
268,161	84,199	107,539	32,712	492,611

مرفق طيه كشف تفصيلي يوضح قيم المكافآت الممنوحة للرئيس التنفيذي والإدارة التنفيذية من مبالغ ومنافع ومزايا وممن تلقوا أعلى المبالغ من الشركة مضاف إليهم المدير المالي.

4. بيان أية مكافآت أخرى تم منحها بشكل مباشر أو غير مباشر من الشركات التابعة

لا يوجد.

5. الانحرافات الجوهرية عن سياسة المكافآت المعتمدة من قبل مجلس الإدارة

لا يوجد انحرافات جوهرية عن سياسة المكافآت.

القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة التقارير المالية

يتم تقديم تعهدات كتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة ويتم مراجعة كافة التقارير من خلال لجنة التدقيق.

تطبيق متطلبات لجنة التدقيق

تم تشكيل لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء وأحد أعضائها من المستقلين. ولا يشمل عضويتها رئيس مجلس الإدارة أو أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين. ويتمتع أعضاء لجنة التدقيق بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية في المجالات المحاسبية والمالية.

حالات تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة

لم يتم رصد أي حالة تعارض بين كل من لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة خلال عام 2018.

إستقلالية مراقب الحسابات الخارجي

مكتب ديلويت أند توش (الوزان وشركاه)

- سجل مراقبي الحسابات رقم 62 فئة أ
- "ديلويت أند توش" هي العلامة التجارية التي تتعاون مع عشرات آلاف المهنيين المحترفين في الشركات المستقلة في جميع أنحاء العالم لتقديم خدمات مراجعة الحسابات، الاستشارات، الاستشارات المالية، خدمات مخاطر المؤسسة والضريبة على عملاء محددین.

آلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي

- تحدد آلية تعيين مدقق الحسابات الخارجي إطار ونطاق وصلاحيات مدقق الحسابات الخارجي مع الحرص على توفير الاستقلالية التامة لممارسة أعمالهم المسندة إليهم. كما تحدد الشروط المستوجبة توافرها لاختيار المدقق، حيث يقوم مجلس الإدارة برفع توصياته لاختيار المدقق ليتم استعراضها مع الجمعية العمومية لإبداء الرأي والتصديق على التوصيات.
- قررت الجمعية العمومية والتي عقدت بتاريخ 15 مايو 2018 بالموافقة على إعادة تعيين مراقب الحسابات ديلويت أند توش - طلال يوسف علي المزيني ليكون مدقق الحسابات للشركة للسنة المالية 2018 ويتقاضى مبلغ وقدره 10,000 د.ك. ولم يتم الاستعانة بأي مدقق حسابات خارجي آخر للقيام بأي نوع من خدمات التدقيق للبيانات المالية خلال عام 2018 وكذلك لا يطلب من مدقق الحسابات الخارجي القيام بأي نوع من أنواع الرقابة الداخلية للشركة حيث تم إسناد مهمة الرقابة الداخلية لشركة جرانت ثورنتون وحسب خطة التدقيق الداخلي والمعتمدة من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- وامتثالاً للأحكام الخاصة بالإفصاح والشفافية الصادرة عن هيئة أسواق المال وبنك الكويت المركزي والجهات التنظيمية الأخرى، فقد تم إعداد التقارير المالية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2018 طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS) والصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وذلك لرفع درجة الشفافية والالتزام من قبل مجلس إدارة الشركة ولتقديم بيانات مالية تعكس واقع نزاهة التقارير المالية للشركة وللسادة المساهمين وعموم الجمهور.

العلاقة مع مراقب الحسابات الخارجي

تشرف لجنة التدقيق على آلية تعيين مراقب الحسابات، والمحافظة على علاقات جيدة معهم. وتتحدد علاقة الشركة مع مراقب الحسابات من خلال مهام لجنة التدقيق التالية:

- اعتماد آلية تعيين مراقب الحسابات الخارجي وعرضها على مجلس الإدارة.
- دراسة وتقديم التوصيات التي ستقدم للمساهمين فيما يتعلق بتعيين أو إعادة تعيين أو عزل مراقب حسابات الشركة الخارجي لمجلس الإدارة لاعتمادها في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.
- متابعة ومراقبة استقلالية وموضوعية مراقب الحسابات الخارجي ومناقشة طبيعته ومجال كفاءته وفقاً لمقاييس إعداد التقارير المالية العالمية.
- توفير الجو الملائم لتعاون مراقب الحسابات الخارجي ومدقق الحسابات الداخلي.
- يجب أن يكون مراقب حسابات الشركة مقيداً في سجل المحاسبين وفقاً لللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال وتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تنظيم مهنتي المحاسبة وتدقيق الحسابات.
- ألا يكون المراقب الخارجي شريكاً أو طرفاً في أي اتفاق أو وكالة لأحد الأعضاء المؤسسين في الشركة أو عضواً في مجلس الإدارة أو أي من أقاربهم حتى الدرجة الرابعة.
- يعتمد اختيار مراقب الحسابات الخارجي على الكفاءة والسمعة والخبرة. وفي حال عدم موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية على توصيات اللجنة بشأن اختيار أو تعيين أو استقالة أو عزل مراقب الحسابات الخارجي، يترتب على مجلس الإدارة تضمين بيان يتضمن تلك التوصيات وأسباب رفض مجلس الإدارة في تقرير الحوكمة الخاص بالشركة.

القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/ وحدة لإدارة المخاطر

• تم انشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر يتمتع القائمون بالاستقلالية التامة عن طريق تبعية اللجنة المباشرة لإدارة المخاطر (بدلاً عن مجلس الإدارة) وفقاً لقرار هيئة أسواق المال رقم 124 لعام 2018 المؤرخ في 19 سبتمبر 2018) فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات وذلك من أجل القيام بمهامهم على أكمل وجه دون منحهم سلطات وصلاحيات مالية أو أي سلطات أو صلاحيات تؤدي إلى تعارض مع دورهم الرقابي.

تطبيق متطلبات تشكيل لجنة لإدارة المخاطر

• شكل مجلس الإدارة لجنة لإدارة المخاطر من 3 أعضاء. يرأسها عضو مجلس إدارة غير تنفيذي ومن بينهم عضو مستقل. وقام مجلس الإدارة بتفويض لجنة المخاطر بما يلي:

- مراجعة أنظمة إدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل سنوياً لضمان تخفيف كافة المخاطر التي قد تواجه تحقيق أهداف العمل وذلك عن طريق تطبيق ضوابط مناسبة وفعالة. يجب أن تشمل المراجعة ضوابط البيانات المالية والعمليات وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية.
- إجراءات المراجعة المتبعة من قبل إدارة الشركة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الكبيرة.
- التغييرات التي طرأت منذ المراجعة الأخيرة على طبيعة ومدى المخاطر الكبيرة وقدرة الشركة على التأقلم مع تغييرات العمليات والبيئة الخارجية. نطاق وطبيعة أنشطة الرقابة على المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وعمليات التدقيق الخارجي ومراجعة نقاط ضعف وعيوب نظام الرقابة أو الحالات الطارئة غير المتوقعة والتي أثرت أو قد تؤثر بشكل كبير على أداء الوضع المالي للشركة والإجراءات المتبعة من قبل الشركة لمعالجة القضايا الجوهرية للرقابة ومراجعة التزام الشركة بالقوانين واللوائح المعتمد ذات العلاقة بالشركة.

الرقابة الداخلية

نظام الرقابة الداخلية

يتحمل مجلس إدارة الشركة مسؤولية إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية ومراجعة فعاليته، من خلال المحافظة على الأصول، وحفظ البيانات المالية صحيحة، والكشف عن الأخطاء والمخالفات. ويلتزم مجلس الإدارة بمراجعة تقرير لجنة المخاطر عن نتائج أنشطة الرقابة الداخلية والتقارير الدورية الخاصة بأنشطة الرقابة.

وتشمل الرقابة الداخلية تحديد هيكل تنظيمي واضح، وتدوين السياسات والإرشادات، وتحديد السلطات والصلاحيات والتفويضات وآليات رقابة الأداء، التي تم وضعها لمراقبة عمليات الشركة بفعالية وانتظام والتأكد من الالتزام بقوانين الحوكمة الصادرة من الجهات التنظيمية كافة.

دور مجلس الإدارة في إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية

- يقر مجلس الإدارة بمسؤوليته الكاملة عن إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وفعاليتها.
- يتحمل مجلس الإدارة كامل المسؤولية لضمان قيام الإدارة العليا بإعداد وتطبيق نظام رقابة داخلية فعال لتوفير ضمانات معقولة لكفاءة العمليات وتقديم تقارير مالية دقيقة والالتزام بالقوانين والتشريعات ضمن الحدود المنصوص عليها في قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية من الكتاب الخامس عشر بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي.

آلية عمل نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية لدى شركتنا من مجموعة من الإجراءات يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة موظفي الشركة، وهي مصممة لتوفير ضمانات معقولة وليست مطلقة لإنجاز الأهداف التالية:

- إدارة المخاطر: التأكد من تحديد المخاطر والضوابط اللازمة لتحقيق أهداف الشركة.
- فعالية وكفاءة العمليات: تحديد الأهداف الرئيسية لدى الشركة بما في ذلك الالتزام بمعايير الأداء وحماية أصول الشركة.
- مصداقية التقارير المالية: ضمان تقديم البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى الموثوقة إلى مجلس الإدارة.
- تقارير التدقيق الداخلي: مراجعة إجراءات التقارير الداخلية وتأثيرها على سلامة الموقف المالي للشركة.
- مراجعة نظم الرقابة الداخلية: يتم إعداد تقرير من خلال مدقق حسابات مستقل سنوياً عن أنظمة الرقابة الداخلية.
- الالتزام بالقوانين والتشريعات النافذة: تشمل القوانين والتشريعات التي تخضع لها الشركة وذلك تفادياً للإضرار بسمعة الشركة أو إلحاق أي جزاءات أو غرامات مالية.

إدارة المخاطر المؤسسية

تلتزم شركتنا بالحفاظ على نظم إدارة المخاطر وفقاً لأحدث المعايير والمقاييس بإجراءات الطبط والرقابة، من أجل تعزيز قدراتنا وكفاءة أعمالنا في هذا المجال.

- وترى الشركة بأن الكفاءة الاستراتيجية والتطبيقية والسياسات والممارسات المتبعة في " نظم إدارة المخاطر المؤسسية " مطلب أساسي في جميع إدارات الشركة.
- وتعمل « إدارة المخاطر المؤسسية » بشكل دؤوب لوضع أمثل الأطر والمنهجيات التي من خلالها يتسنى للشركة الحفاظ على أصولها وملكياتها

تقرير الحوكمة

شركة كويت بيلارز للإستثمار المالي ش.م.ك.م

وتتميتها من جهة، وحماية مصالح المساهمين والمتعاملين من جهة أخرى، والمحافظة على التزام الشركة بالقوانين واللوائح السارية في نطاق الأنشطة الاستثمارية والتشغيلية التي تتداولها الشركة.

- وقد قامت شركتنا بتطوير إطار شمولي خاص بها لنظم إدارة المخاطر، وتطوير سياسة وإجراءات إدارة المخاطر وتطوير نزعة المخاطر لديها والمعتمدة من مجلس الإدارة بالاستناد إلى المنهجيات العالمية المتعلقة بهذا الشأن. ويأتي هذا الإطار متناسقاً مع الحرص والالتزام بالسياسات العامة التي تتبناها الشركة في تحديد وتقييم ورصد المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.
- ومن خلال هذا الإطار؛ تقوم إدارة المخاطر برصد وتقييم المخاطر ذات الشأن والمتعلقة بالشركة بشكل دوري، ومناقشة ذلك مع رئيس مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية لتحديد أفضل سبل التعامل مع الأخطار التي قد تواجهها الشركة، مما يضمن لإدارة المخاطر أن تتماشى عن كثب وجنباً إلى جنب مع الأهداف الاستراتيجية للشركة.
- كما أن الشركة في صدد تنفيذ بعض الإجراءات والممارسات التي من شأنها تطوير مجريات العمل وزيادة الكفاءة العملية المختصة بالتعامل مع المخاطر في هذه الإدارة الهامة.
- يعمل رئيس إدارة المخاطر بالشركة على تقديم تقرير دوري عن مؤشرات المخاطر لدى الشركة، بالإضافة إلى تقرير نصف سنوي عن كافة المخاطر بالشركة لهيئة أسواق المال كما تعرض التقارير على لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.
- مسؤول إدارة المخاطر مستقل.

بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/ وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي

أسندت الشركة أعمال التدقيق إلى مكتب تدقيق مستقل ومن ثم تم تعيين مسؤول التدقيق من قبل لجنة التدقيق في 1 مارس 2017 والذي يباشر أعماله ويتم عرض تقارير التدقيق الداخلي على لجنة التدقيق لمناقشتها واعتمادها.

القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

القواعد والقيم السلوكية

يقوم مجلس الادارة من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل بتحديد الممارسات السليمة للحوكمة ولما يقوم به من أعمال ويتضمن ذلك وجود الوسائل التي تؤكد إتباع تلك الممارسات مع مراجعتها وتحديثها بإنتظام بهدف تحسينها. إن مجلس الادارة يأخذ زمام الامور في تحديد المعايير المهنية والقيم المؤسسية التي تعزز النزاهة للشركة والادارة العليا والموظفين. ويتم تعميم ميثاق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل على كافة موظفي الشركة وأعضاء المجلس والحصول على توقيعاتهم بما جاء فيها من تعليمات.

تعارض المصالح

لدى شركتنا سياسات مكتوبة بشأن تعارض المصالح وتغطي هذه السياسات كل ما يتعلق بموضوع تعارض المصالح وإحتمالاته بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- تجنب عضو مجلس الادارة ممارسة الانشطة المحتمل أن تؤدي الى تعارض المصالح.
- أخذ موافقة المجلس على أي نشاط يقوم به أحد أعضاء المجلس قد يترتب عليه تعارض في المصالح.

سرية المعلومات وعدم إفشاء المعلومات

تعتبر سرية المعلومات من أهم المبادئ التي تقوم عليها أساسات أعمالنا حيث أنها تشكل أحد الركائز الهامة للتعامل مع العملاء والمستثمرين كما يوجد لدى شركتنا سياسات للمحافظة على سرية المعلومات والأعمال وتحتوي على:

- إلزام أعضاء مجلس الادارة وجميع الموظفين بالشركة بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات الخاصة بعملاء الشركات الأخرى والتي تكون قد وصلت إليهم بحكم عملهم.
- عدم الافصاح عن أي بيانات أو معلومات التي تخص الشركة وعمالها إلا من قبل الاشخاص المخولين في ضوء ما قد تسمح به القوانين والتعليمات والسياسات الداخلية للشركة.
- المحافظة على أمن البيانات الخاصة بالشركة وعمالها ووضع الضوابط الرقابية لمنع الوصول إليها إلا من المفوضين بذلك ويعتبر مجلس الادارة مسؤولاً من خلال دليل الافصاح عن وضع النظم الرقابية لحصر الوصول الى تلك البيانات والمعلومات بالاشخاص المخولين والتحقق من أن النظم الرقابية لدى الشركة تمنع تسرب أي معلومات مالية أو إستثمارية أو أي مشاريع مستقبلية تمس وتخدش السرية المهنية.
- إدراك مجلس الادارة والادارة التنفيذية في الشركة لمسئولياتهم بشأن تطوير الوعي الامني في الشركة بما يعزز السرية في التعاملات ويحافظ عليها.
- التأكيد والالتزام بأهمية عدم إستخدام أي معلومات داخلية عن أوضاع الشركة تكون متوافرة لدى عضو مجلس الادارة أو أي من الموظفين العاملين بالشركة من أجل تحقيق مصالح ذاتية أو مصالح لأطراف أخرى ذات صلة.

القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:

وضعت الشركة سياسة خاصة بالإفصاح والشفافية وتم اعتمادها من مجلس الإدارة، ووضعت معايير للإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، وحددت عناصر الإفصاح والمعلومات الواجب الإفصاح عنها والإدارات المسؤولة عن إيصال المعلومة كما حددت السياسة خطوات عمليات الإفصاح وآلية عرضها والجهات التي يتم الإفصاح لها بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المتمثلة في موقع الشركة الإلكتروني.

الإفصاح عن تعاملات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

تم إعداد سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدى وحدة المطابقة والالتزام والتعميم على أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لموافاة مدير الوحدة بأية تداولات لهم أو لأبنائهم القصر على أسهم الشركة أو الشركة الأم أو الشركات التابعة أو الشركات التي تعتبر الشركة مطلعة فيها.

كانت تعاملات أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم من الدرجة الاولى بأسهم الشركة في عام 2018 كالتالي:

عضو المجلس	الموظفين	العلاقة	(إجمالي بيع) سهم	إجمالي شراء (سهم)
لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد

هذا ولم يتم أعضاء المجلس أو أقاربهم من الدرجة الاولى بأي تعاملات في أسهم الشركة في العام 2018. وهكذا نواصل جهودنا في تطوير أداء خدماتنا واتباع مبدأ أكثر شفافية في جميع أوجه التعامل مع المساهمين والمستثمرين.

تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين:

تم إنشاء وحدة شؤون المستثمرين لتوفير أكبر قدر من المعلومات بشأن المستثمرين الحاليين والمحتملين مستقبلاً وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن إقامة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين حيث تتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة التي تساعدها على توفير البيانات والتقارير بالوقت المناسب وبشكل دقيق.

الإفصاح من خلال أنظمة تقنية المعلومات

تسعى شركتنا جاهدة من خلال تطوير بوابتها الإلكترونية بأن تعرض وتفصح عن كافة المعلومات والبيانات وتقوم باستغلال وسائل تقنية المعلومات بالتواصل مع عموم الجمهور. كما تدرك الشركة بأن نظام الإفصاح هو أداة فعالة للتأثير على سلوك الشركة وحماية المساهمين وتعزيز ثقتهم بالشركة وتقوم الشركة بتزويد مساهميها والمستثمرين بمعلومات دقيقة وشاملة ومفصلة وفي الوقت المناسب من خلال موقع الشركة الإلكتروني الذي يعكس بشفافية عن كافة البيانات والهيكل التنظيمي والاجراءات الرقابية والسياسات المتبعة من خلال نشر المعلومات والبيانات الواردة بالتقارير السنوية والربع سنوية من خلال الموقع الإلكتروني (www.kuwaitpillars.com.kw) باللغتين العربية والانجليزية.

كما تحتفظ الشركة بسجل كامل بشأن الإفصاح وموثق داخلياً ويمكن الوصول إليه بالتسلسل من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالشركة.

القاعدة الثامنة: إحترام حقوق المساهمين

حماية حقوق المساهمين

للمساهمين حق المراجعة والمشاركة في القرارات المتعلقة التي قد تؤثر على مستقبل الشركة أو أنشطتها حيث تقوم الشركة بتوفير كافة المعلومات اللازمة للمساهمين في الوقت المناسب وبالطرق المناسبة من خلال الاعلان بالصحف أو عن طريق الموقع الرسمي للشركة بما يسمح لهم بممارسة جميع حقوقهم على أكمل وجه.

سجل المساهمين

قامت الشركة بإنشاء سجل للمساهمين أودع لدى (الشركة الكويتية للمقاصة) يتم من خلاله متابعة البيانات الخاصة بالمساهمين وملكياتهم باستمرار من خلال المتابعة المستمرة في تغيير الملكيات وما ينشأ عنها.

تشجيع المساهمين بالحضور لإجتماعات الجمعيات العمومية للتصويت

تحرص إدارة الشركة بأن تشر بوقت كافي عن موعد الجمعيات وتدعو من خلال وسائل الاعلان كافة المساهمين بالحضور للإجتماعات والتصويت وتعلن على فترات كافية بوسائل إعلان أخرى تذكير للمساهمين للحضور للإجتماعات.

القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح

تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة:

أصحاب المصالح لهم دور هام ومؤثر في إنجاح شركتنا. ويدرك مجلس الادارة أن النجاح النهائي اللامحدود هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الاطراف بما في ذلك العملاء والموظفين.

أصحاب المصالح لهم دور هام ومؤثر في إنجاح عمل الشركة. ويدرك المجلس أن النجاح النهائي للشركة هو نتيجة للجهود المشتركة للعديد من الأطراف بما في ذلك المساهمين والمقرضين والموظفين إن إجراءات الشركة والسياسات والممارسات تؤكد على أهمية احترام حقوق أصحاب المصالح وفقاً للقوانين ذات الصلة واللوائح والأنظمة، وتقوم الشركة بالعمل على تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة لمتابعة أنشطة الشركة المختلفة ووضع آليات وأطر تكفل الاستفادة القصوى من إسهامات أصحاب المصالح وحثهم على المشاركة في متابعة نشاطها، وبما يتفق مع تحقيق مصالحها على الوجه الأكمل مع إتاحة أصحاب المصالح إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات ذات الصلة بأنشطتهم، كما تم وضع الآليات المناسبة لتسهيل قيام أصحاب المصالح بإبلاغ مجلس إدارة الشركة عن أي ممارسات غير سليمة يتعرضون إليها من قبل الشركة، مع توفير الحماية المناسبة للأطراف التي تقوم بالإبلاغ.

القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء

متطلبات وضع الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر:

وضعت الشركة برامج تعريفية للأعضاء والموظفين المعينين حديثاً من أجل ضمان تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها، على أن تتضمن تلك البرامج استراتيجية الشركة وأهدافها والجوانب المالية والتشغيلية لكافة أنشطة الشركة الالتزامات القانونية والرقابية الملقاة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة والشركة والمسؤوليات والمهام المناطة بهم، فضلاً عن الصلاحيات والحقوق المتوفرة لهم، ودور اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتوفير برامج تدريبية وورش عمل ومؤتمرات مناسبة لكل من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والإدارة التنفيذية، ذات صلة بعمل الشركة، وذلك لتنمية مهاراتهم وخبراتهم ومواكبة التطورات بالشكل الذي يساعدهم على أداء المهام المناطة بهم.

نبذة عن كيفية تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

يعتمد مجلس الادارة سياسة تقييم أداء مجلس الادارة ككل وأداء مجلس الادارة والإدارة التنفيذية للعام 2018. كما حدد المجلس سياسة تقييم الاداء لكل عضو مجلس إدارة والادارة التنفيذية من خلال مؤشرات تقييم الاداء (KPIs) حيث تم إتمام تقييم أداء مجلس الادارة والادارة التنفيذية خلال عام 2018.

نبذة عن جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (value creation) لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء

يقوم مجلس الادارة بجهود لخلق القيم المؤسسية (value creation) لدى العاملين بالشركة من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الاداء.

1. تقوم الادارة التنفيذية بعقد اجتماعات دورية مع كافة العاملين والمدراء ورؤساء الاقسام بالشركة للوقوف على طرح أفكار جديدة ولتشجيع كافة الموظفين بالتواصل مع الادارة التنفيذية ومجلس الادارة.
2. تقوم إدارة الموارد البشرية بوضع خطة سنوية لتدريب كافة الموظفين بشكل سنوي وذلك لتهيئتهم للمناصب التنفيذية والقيادية مستقبلاً.
3. بالإضافة الى برامج التدريب الفنية والتي تختارها الادارات لموظفيها.

القاعدة الحادية عشر: المسؤولية المجتمعية

التنمية المستدامة والمسؤولية المجتمعية

تواصل شركة كويت بيلارز تركيز اهتمامها على التنمية المستدامة وتسعى أن يكون لها دور فعال في تنمية المجتمع وذلك من خلال مبادرات ومشاركات تسهم في مصلحة شرائح مختلفة في المجتمع.

إن قيام الشركة بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال المشاركة في مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

وتذهب المسؤولية الاجتماعية بالشركة إلى ما هو أبعد من العمل الخيري، إذ أنها تتناول كيفية إدارة الشركة للتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذلك علاقاتنا في جميع المجالات الرئيسية المتعلقة بتلك التأثيرات.

وتتضمن خدماتنا تجاه المجتمع:

ثروتنا البشرية

يعتبر العنصر البشري من أهم الموارد التي تملكها الشركة، لذلك فمن المهم أن يتم الحفاظ على كل المسؤولية الاجتماعية تجاهه وتطويرها وتطبيقها بما يحقق علاقة قوية بين الشركة والعاملين فيها، ومن الممارسات الاجتماعية التي تتبناها الشركة في هذا الإطار:

- دعم الكوادر الوطنية.
- إتاحة فرصة لتشغيل الشباب المتخرجين والعمل على رفع قدراتهم ومساهماتهم في المجتمع.
- منح مكافآت وحوافز الأفراد العاملين وفق مبدأ كفاءة وجدارة الموظفين.
- العمل على رفع الروح المعنوية للعاملين وبث روح التعاون والدافع والحافز بينهم.
- التدريب والتطوير، فقد أطلقت الشركة العديد من الدورات والبرامج التدريبية الرامية إلى تنمية مهارات موظفيها وتوسيع مداركهم.
- السلامة ونمط الحياة السليم.
- ارتباط الموظفين بالعمل.
- التنوع في الاعمال.
- النزاهة والشفافية في الاعمال.
- التوظيف والاحتفاظ بالموظفين.
- التزام الشركة بتطبيق القوانين والتعليمات الخاصة بالعمل وتنفيذها بعدالة على الأفراد الموظفين.

المبادرات الاجتماعية

حرصاً من إدارة الشركة على المسؤولية الاجتماعية، ساهمت شركة كويت بيلارز للإستثمار المالي في مبادرات انسانية لفئات معينة تحتاج للدعم والرعاية. حيث أنها قامت بدعم الجمعية الكويتية لمتلازمة داون وذلك عبر المساهمة في بعض الأنشطة التربوية التعليمية والتأهيلية التي تنظمها الجمعية. وهي إحدى جمعيات النفع العام التي تعنى بذوي الإعاقة الذهنية، خاصة فئة متلازمة داون، ومن أهدافها رعاية هذه الفئة من الجنسين ومن كل الفئات العمرية لتأهيلهم وتنمية قدراتهم الذهنية وكذلك مهاراتهم الفردية والجماعية ليكونوا عناصر فعالة في المجتمع الذي يعيشون فيه.

دعم الكوادر الوطنية

شكل الاهتمام بالتنمية البشرية وبشكل خاص بالكوادر الوطنية أحد أهم ركائز المسؤولية الاجتماعية لشركة كويت بيلارز. فخلال عام 2018، تم تسجيل بعض الموظفين لحضور دورات من تنظيم الهيئة العامة للإستثمار بالتعاون مع اتحاد شركات الإستثمار وكذلك حضور برامج تدريبية وندوات في مركز عبد العزيز حمد الصقر وذلك سعياً منها لزيادة خبراتهم العملية ليرتقوا بالمستوى المهني المتقدم مما يساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني.

السياسات الداخلية

تسعى شركة كويت بيلارز بأن تكون المسؤولية الاجتماعية للشركات مدمجة في عمليات الشركة اليومية. فتسعى للتنسيق والتواصل بين الشركة وجميع وحداتها الوظيفية حيث يتم ترجمة الالتزام تجاه المسؤولية الاجتماعية إلى أهداف محددة ومضمنة في سياسات وإجراءات الشركات.

تأكيدات حول أنظمة الرقابة والضبط ، اجراءات التدقيق الداخلي:

1. تأكيد من المدقق الخارجي (مستقل) حول كفاية أنظمة الرقابة والضبط والاجراءات الرقابية والتدقيق (صفحة 40)
2. تأكيد من لجنة التدقيق لمجلس الادارة عن الحسابات والسجلات الأخرى وانظمة الرقابة الداخلية (صفحة 41)

تأكيد المدقق الخارجي حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية (ICR)

تعاقدت كويت بيلارز مع مكتب تدقيق خارجي (مستقل بخلاف المدقق الخارجي للشركة) للتأكد من مدى سلامة السجلات المحاسبية والسجلات الأخرى وأنظمة الرقابة الداخلية بالشركة. والذي أفاد بسلامة أنظمة الضبط والرقابية الداخلية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وفيما يلي شهادة مكتب التدقيق الخارجي حول مراجعة نظم الرقابة الداخلية:

التاريخ: 2019/3/24

المحترمين

السادة/ هيئة اسواق المال

دولة الكويت

تقرير تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR)

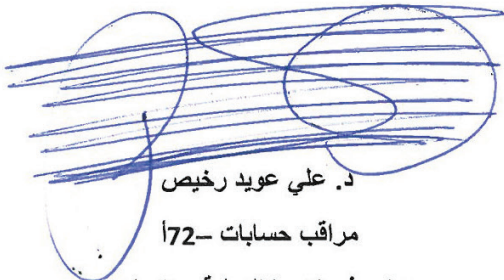
لشركة كويت بيلارز للإستثمار المالي - ش.م.ك.م مقللة

للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018

لقد قمنا بتقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية لشركة كويت بيلارز للإستثمار المالي - ش.م.ك.م مقللة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ، وقد غطى الفحص البيئة الرقابية العامة للشركة والمطابقة والالتزام بقواعد حوكمة الشركات الصادر من هيئة اسواق المال ، ونظراً لجوانب القصور التي تكمن في أي نظام رقابة داخلية ، فقد تقع اخطاء او مخالفات قد لا يتم اكتشافها او تعقبها. كذلك فان صعوبة تقييم هذه الانظمة لفترات مستقبلية يخضع لمخاطر نظراً لأن معلومات الإدارة وإجراءات الرقابة قد تصبح غير كافية بسبب تغيرات في الظروف او نتيجة تدني درجة الإلتزام بتلك الاجراءات.

تتضمن إجراءات التدقيق الاستفسار من العميل وإختبار على اساس العينة للأدلة والمستندات التي تؤيد انظمة الرقابة الداخلية الموضوعة والمطبقة من قبل الإدارة والمطابقة والالتزام بقواعد حوكمة الشركات.

بناء على فحصنا لأنظمة الرقابة الداخلية لشركة كويت بيلارز للإستثمار المالي - ش.م.ك.م مقللة ، نرى أن أنظمة الرقابة الداخلية الأساسية والمطابقة والالتزام بقواعد حوكمة الشركات بالشركة قد تم تطبيقها وفقاً لقواعد هيئة أسواق المال والسياسات والإجراءات الخاصة بالشركة ، باستثناء الأمور التي تم توضيحها في هذا التقرير .


د. علي عويد رخيص
مراقب حسابات -72أ
عضو في نكسيا الدولية - (انجلترا)



مكتب الواحة لتدقيق الحسابات

تأكيد مجلس الإدارة حول كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية (internal Audit)

يؤكد مجلس إدارة كويت بيلارز أن أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة يتم التحقق وبشكل مستمر من كفاءتها وفعاليتها وأنها تتسم بالشمولية ويتم مراقبتها ومراجعتها في الوقت المناسب وذلك في إطار وجود هيكل تنظيمي يتسم بالشفافية والوضوح وبيان حدود المسؤولية والمسائلة ويتم مراقبة تنفيذ السياسات والإجراءات المعتمدة من خلال عمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعة الضوابط الداخلية والواجبات والمسؤوليات بالإضافة الي الاستخدام الصحيح للصلاحيات الممنوحة. مع التأكيد على التركيز على التدقيق على أساس المخاطر.

التقرير السنوي للجنة التدقيق

عن إجراءات التدقيق الداخلي للحسابات والسجلات الاخرى وأنظمة الرقابة الداخلية

لقد قمنا بمراجعة تقارير المدققين للتدقيق الداخلي للسنة المنتهية في 2018 والتي شملت إجراءات التدقيق وفحص الحسابات وأنظمة الرقابة الداخلية لشركة كويت بيلارز للإستثمار المالي (ش.م.ك.م) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 والتي غطت بمقتضاها إجراءات الفحص والتدقيق حسبما يلي:

1. حوكمة الشركات (مجلس الإدارة - لجان المجلس).
2. إدارة الاصول (الاستثمار المحلي والاقليمي - الاستثمار الدولي - التطوير والملكيات الخاصة).
3. إدارة تقنية المعلومات - مكافحة غسل الاموال.
4. إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية - مكافحة غسل الاموال.
5. الإدارة المالية والحسابات - مكافحة غسل الاموال.
6. إدارة الإلتزام الرقابي - الحوكمة - مكافحة غسل الاموال - وحدة شكاوى العملاء.
7. إدارة المخاطر.

لقد قمنا بمراجعة تقارير إدارة التدقيق الداخلي عن إجراءات الفحص والتدقيق للتأكد من إتباع شركة كويت بيلارز للمتطلبات الرقابية الصادرة عن هيئة اسواق المال والارشادات العامة الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية .

هذا ونود أن نشير الى دورنا كأعضاء بلجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة والتي تتضمن تصميم وتطبيق والإحتفاظ بإجراءات تدقيق وبأنظمة رقابة داخلية . أخذين في الإعتبار تناسب تكلفة عناصر هذه الأنظمة مع المنافع المتوقعة من تطبيقها . وأن الهدف من هذا التقرير هو تقديم تأكيدات مناسبة ومعقولة عن مدي كفاية إجراءات التدقيق والنظم المتبعة وإجراءات إدارة المخاطر وإجراءات الإلتزام لحماية موجودات وأصول الشركة التي قد تنتج عن تصرفات أو إستخدامات غير مسؤولة وأن المخاطر يتم رصدها وتقييمها وأن العمليات يتم تنفيذها وفقاً لإجراءات التفويض المتبعة ويتم تسجيلها علي نحو صحيح.

برأينا - أخذين في الإعتبار - طبيعة وحجم العمليات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 ، فإن السجلات المحاسبية والسجلات الاخرى وإجراءات التدقيق وأنظمة الرقابة الداخلية ومستوى أداء نزع المخاطر وإجراءات الإلتزام الرقابي التي قمنا بالإطلاع عليها وبمراجعتها وفحصها وكذلك إجراءات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، قد تم وضعها والإحتفاظ بها وفقاً لمتطلبات هيئة أسواق المال بشأن إجراءات التدقيق وأنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وإجراءات الإلتزام الرقابي بالإضافة الى منظومة الحوكمة والتي يتم تسجيلها وتنفيذها على نحو صحيح.

رئيس لجنة التدقيق

البيانات المالية المجمعة وتقرير
مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

الصفحة

المحتويات

44	تقرير مراقب الحسابات المستقل
46	بيان المركز المالي المجمع
47	بيان الدخل المجمع
48	بيان الدخل الشامل المجمع
49	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
50	بيان التدفقات النقدية المجمع
51	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين كويت بيلارز للاستثمار المالي – شركة مساهمة كويتية مغلقة دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة كويت بيلارز للاستثمار المالي – شركة مساهمة كويتية مغلقة "الشركة الأم" وشركاتها التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2018 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية المجمعة، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعترض الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.

• تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.

• تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

• استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.

• تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسؤولية كاملةً عن رأي التدقيق.

نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك بحسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتها اللاحقة، على وجوب إثباته فيها، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتها اللاحقة، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتها اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقتنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو مركزها المالي المجمع.



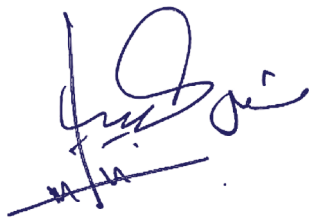
طلال يوسف المزيني

مراقب حسابات مرخص رقم 209 فئة أ
ديلويت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 14 مارس 2019

2017	2018	إيضاح	الموجودات
1,163,005	2,454,547	5	النقد والنقد المعادل
-	42,314	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	4,108,238	6	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
3,976,075	-	6	استثمارات متاحة للبيع
-	1,689,244	7	استثمارات بالتكلفة المطفأة
1,700,000	-		استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
280,273	332,397	8	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
22,939,221	22,676,827	9	استثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك
1,988,252	2,775,981	10	استثمارات عقارية
2,665,571	6,086,587	11	مدينو تمويل
5,754	26,434		موجودات أخرى
<u>34,718,151</u>	<u>40,192,569</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
685,678	881,962	12	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
-	4,748,900	13	مستحق للبنوك
<u>685,678</u>	<u>5,630,862</u>		
			حقوق الملكية
30,000,000	30,000,000	14.1	رأس المال
697,235	697,235		علاوة إصدار
558,308	565,398	14.2	احتياطي إجباري
55,829	56,538	14.3	احتياطي اختياري
15,150	13,088		احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية
63,180	64,992		احتياطي التغير في القيمة العادلة
(1,429,272)	(2,091,802)		حصة المجموعة في احتياطيات شركة زميلة
(282,682)	-	15	أسهم خزينة
-	146,663	15	ربح من بيع أسهم خزينة
4,354,725	5,109,595		أرباح مرحلة
<u>34,032,473</u>	<u>34,561,707</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>34,718,151</u>	<u>40,192,569</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.



مشعل ناصر حبيب

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



غازي أحمد العصيمي

رئيس مجلس الإدارة

2017	2018	إيضاح	
			الإيرادات
84,756	53,788		أتعاب إدارة
1,396,964	256,431	16	أرباح استثمارات
909,931	616,405	9	حصة المجموعة في نتائج أعمال شركة زميلة
382,699	410,124		إيرادات فوائد
74,744	76,290		إيرادات تأجير
167,543	2,049		إيرادات أخرى
<u>3,016,637</u>	<u>1,415,087</u>		
			المصروفات
650,329	757,722		تكاليف موظفين
321,944	371,620		مصروفات عمومية وإدارية
36,128	39,843		استهلاكات
-	92,300		مصاريف فوائد
-	36,476		مخصصات
-	46,229		مصاريف أخرى
<u>1,008,401</u>	<u>1,344,190</u>		
2,008,236	70,897		الربح قبل الاستقطاعات
(8,975)	-		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(9,777)	-		الزكاة
<u>1,989,484</u>	<u>70,897</u>		صافي ربح السنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

2017	2018	
1,989,484	70,897	صافي ربح السنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
		<u>بنود لا يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:</u>
111,565	-	التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
(125,019)	-	المحول إلى بيان الدخل المجمع من بيع استثمارات متاحة للبيع
2,505	-	الانخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع
5,832	(2,062)	فروق ترجمة بيانات مالية بعملة أجنبية
(5,117)	(2,062)	
		<u>بنود لا يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:</u>
-	(128,884)	التغير في القيمة العادلة لاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر
(578,760)	18,781	حصة المجموعة في احتياطيات شركة زميلة
(578,760)	(110,103)	
(583,877)	(112,165)	إجمالي بنود الخسارة الشاملة الأخرى
1,405,607	(41,268)	إجمالي (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018
(جميع الأرقام بالدينار الكويتي)

المجموع	أرباح مرحلة	ربح من بيع أسهم خزينة	أسهم خزينة	حصة المجموعة في احتياطات شركة زميلة	احتياطي التغير في القيمة في العادية	احتياطي ترجمة بيانات مالية بعملية أجنبية	احتياطي إحصائي	احتياطي إحصائي	علاوة إصدار	رأس المال
32,626,866	2,586,147	-	(282,682)	(850,512)	74,129	9,318	35,747	357,484	697,235	30,000,000
1,989,484	1,989,484	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(583,877)	-	-	-	(578,760)	(10,949)	5,832	-	-	-	-
1,405,607	1,989,484	-	-	(578,760)	(10,949)	5,832	-	-	-	-
-	(220,906)	-	-	-	-	-	20,082	200,824	-	-
34,032,473	4,354,725	-	(282,682)	(1,429,272)	63,180	15,150	55,829	558,308	697,235	30,000,000
34,032,473	4,354,725	-	(282,682)	(1,429,272)	63,180	15,150	55,829	558,308	697,235	30,000,000
141,157	674,508	-	-	(681,311)	147,960	-	-	-	-	-
34,173,630	5,029,233	-	(282,682)	(2,110,583)	211,140	15,150	55,829	558,308	697,235	30,000,000
70,897	70,897	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(112,165)	-	-	-	18,781	(128,884)	(2,062)	-	-	-	-
(41,268)	70,897	-	-	18,781	(128,884)	(2,062)	-	-	-	-
-	17,264	-	-	-	(17,264)	-	-	-	-	-
429,345	-	146,663	282,682	-	-	-	-	-	-	-
-	(7,799)	-	-	-	-	-	709	7,090	-	-
34,561,707	5,109,595	146,663	-	(2,091,802)	64,992	13,088	56,538	565,398	697,235	30,000,000

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018

الرصيد كما في 1 يناير 2017

صافي ربح السنة

بنود الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى

إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشاملة

الحول إلى الاحتياطات

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2017

الرصيد كما في 1 يناير 2018

أثر تطبيق المعيار الدولي

للتقارير المالية (إيضاح 2.2.1)

الرصيد كما في 1 يناير 2018

صافي ربح السنة

بنود الدخل/ (الخسارة) الشاملة الأخرى

إجمالي الدخل/ (الخسارة) الشاملة

الربح من بيع استثمارات

بيع أسهم خزينة

الحول إلى الاحتياطات

2017	2018	إيضاح
		التدفقات النقدية من أنشطة العمليات
1,989,484	70,897	صافي ربح السنة
		تسويات :
36,128	39,843	استهلاكات
(1,396,964)	(256,431)	أرباح استثمارات
(909,931)	(616,405)	حصة المجموعة في نتائج أعمال شركة زميلة
(382,699)	(410,124)	إيرادات فوائد
-	92,300	مصاريف فوائد
(29,538)	36,476	مخصص مكون / (مسترد) خلال السنة
(693,520)	(1,043,444)	خسائر العمليات قبل التغيير في رأس المال العامل
(32,665)	(52,124)	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
2,870,720	(3,457,492)	مدينو تمويل
98,702	154,191	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
2,243,237	(4,398,869)	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة العمليات
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
-	(753,647)	المدفوع لشراء استثمارات
(1,013,206)	-	المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع
	593,769	المحصل من بيع استثمارات
726,983	-	المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع
(50,000)	-	شراء استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
(2,831,439)	(57,054)	المدفوع لشراء حصص إضافية في شركة زميلة
676,495	954,633	توزيعات مستلمة من شركة زميلة
(409,350)	(812,720)	المدفوع لشراء استثمارات عقارية
-	429,345	المحصل من بيع أسهم خزينة
(2,171)	(31,096)	المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات
215,337	260,909	توزيعات أرباح مستلمة
382,699	410,124	فوائد دائنة مستلمة
(2,304,652)	994,263	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) أنشطة الاستثمار
		التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
-	4,748,900	مستحق للبنوك
-	(52,752)	تكاليف تمويل مدفوعة
-	4,696,148	صافي النقد الناتج من أنشطة التمويل
(61,415)	1,291,542	صافي الزيادة / (النقص) في النقد والنقد المعادل
1,224,420	1,163,005	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
1,163,005	2,454,547	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

5

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

1. التأسيس والنشاط

إن شركة كويت بيلارز للاستثمار المالي - شركة مساهمة كويتية مغلقة ("الشركة الأم") هي شركة مساهمة كويتية تأسست بالكويت في 1998 وهي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. تم إدراج الشركة الأم في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 ديسمبر 2008. بناءً على الجمعية العمومية غير العادية المنعقدة في 8 يوليو 2015، وافق المساهمين على توصية مجلس الإدارة بالانسحاب الاختياري من سوق الكويت للأوراق المالية ابتداءً من 1 مارس 2016. وقد حصلت الشركة على موافقة هيئة أسواق المال على طلب الانسحاب في 31 أغسطس 2015.

الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي القيام بما يلي:

عمليات الاستثمار المالي في جميع القطاعات الاقتصادية وبكل الوسائل القانونية التي تراها مناسبة لتحقيق أغراضها داخل الكويت وخارجها لحسابها أو لحساب الغير ويتضمن ذلك:

- القيام بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير بما لا يتعارض مع أحكام القانون.
- الإقراض والاقتراض وإصدار السندات طبقاً لأحكام القانون وتمويل عمليات التجارة الخارجية.
- القيام بأعمال الوساطة المالية وإدارة الاستثمار لحساب الغير.
- تقديم وإعداد الدراسات والاستشارات الفنية والاقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لتلك المؤسسات والشركات (على أن تتوافر الشروط اللازمة في من يزاول هذا النشاط).
- تأسيس أو الاشتراك في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها وأغراضها وجنسياتها والتعامل في بيع وشراء أسهم هذه الشركات وما تصدره من سندات وحقوق مالية.
- إدارة المحافظ المالية والعقارية لحساب الشركة وللغير واستثمار وتنمية أموال عملائها بتوظيفها في جميع أوجه الاستثمار محلياً أو عالمياً.
- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك مباشرة أو من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- إنشاء وإدارة وتسويق الصناديق الاستثمارية بكافة أنواعها طبقاً للقانون.
- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
- التعامل والمتاجرة في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها وذلك لحساب الشركة فقط.
- القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات وذلك من خلال طرح أدوات تداول مالية جديدة أو تقديم خدمات استشارية لإدارة سوق الكويت للأوراق المالية وغيرها من هذه الخدمات.
- ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تشتري هذه الهيئات أو أن تلحقها بها.
- يقع مكتب الشركة الأم المسجل في برج النصار، شارع فهد السالم، ص.ب. 1346، الكويت.
- تم اعتماد البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 من قبل مساهمي الشركة الأم في 15 مايو 2018 وتم اعتماد عدم توزيع أرباح.
- تم الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 14 مارس 2019. إن للجمعية العامة للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.
- إن هذه البيانات المالية المجمعة، تتضمن البيانات المالية للشركة الأم وشركاتها التابعة المملوكة بالكامل والمبينة أدناه، ويشار إليهم مجتمعين «بالمجموعة».

إسم الشركة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
إستراتيجية انفستورز إنك	الولايات المتحدة	مدير ومستشار استثمار
ماركي فند مانجمند ليمتد	المملكة المتحدة	مدير استثمار وخدمات استشارية
إستراتيجية انفستورز سيرفيسز ليمتد	انتيجوا وبرمودا	مدير ومستشار استثمار لصناديق عقارية
إستراتيجية برايفت إيكوتي ليمتد	جزر كايمان	استثمار

لأغراض التجميع، تم الاعتماد على المعلومات المالية المعدة بواسطة إدارات الشركات التابعة. بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,713,698 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (1,665,167 دينار كويتي - 31 ديسمبر 2017)، كما بلغت أرباحها 43,737 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (17,229 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت وهيئة أسواق المال والتي تتطلب احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بـ «المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت»).

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا بعض الأدوات المالية حيث يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والتي أصبحت واجبة التطبيق بداية من السنة الحالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية، التي أصبحت سارية المفعول على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018 في هذه البيانات المالية.

- دورة التحسينات السنوية 2014-2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 ومعيار المحاسبة الدولي 28.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 "معاملات بالعملة الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً"
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40: «العقارات الاستثمارية»
- المعيار الدولي للتقارير المالية 15: «الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء»
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

إن تطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة لم يكن له أي تأثير مادي على المبالغ الموضح عنها للسنوات الحالية والسابقة باستثناء أثر تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية 9.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 «الأدوات المالية»

قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية الصادر في يوليو 2014 بتاريخ تطبيق مبدئي في 1 يناير 2018 باستثناء متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة لمدينو التمويل وفقاً لما هو مبين في الإيضاح 2.1 أعلاه. إن متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تمثل تغييراً جوهرياً عن معيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: التحقق والقياس. يطرح المعيار الجديد تغييرات أساسية في المحاسبة عن الموجودات المالية وبعض أوجه المحاسبة عن المطلوبات المالية.

لم تقم المجموعة بإعادة إدراج المعلومات المقارنة لسنة 2017 طبقاً لما هو مسموح في الأحكام الانتقالية للمعيار. وبالتالي، فإن المعلومات المعروضة لسنة 2017 لا تعكس متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وليست قابلة للمقارنة بالمعلومات المعروضة لسنة 2018. تم تسجيل الفروق في القيمة المدرجة بالدفاتر للموجودات المالية الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ضمن الأرباح المرحلة والاحتياطات كما في 1 يناير 2018 وتم الإفصاح عنها بالإيضاح 2.2.2 أدناه.

فيما يلي ملخص التغييرات الأساسية في السياسات المحاسبية للمجموعة الناتجة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9:

تصنيف وقياس الموجودات المالية

يحتوي المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على ثلاث فئات تصنيف رئيسية للأصول المالية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يستند تصنيف الأصول المالية بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على نموذج العمل الذي يتم بموجبه إدارة الموجودات المالية وخصائص تدفقاتها النقدية التعاقدية، كما قام المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 بحذف الفئات السابقة لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 وهي المحتفظ به حتى الاستحقاق والقروض والمدينون والمتاح للبيع. كما لم يكن هناك أثر هام لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 على السياسات المحاسبية للمجموعة بالنسبة للمطلوبات المالية.

تقييم نموذج العمل

تحدد المجموعة نموذج عملها في المستوى الذي يعبر كأفضل ما يكون عن كيفية إدارة المجموعات للأصول المالية لتحقيق هدف عملها. ولا يتم تقييم نموذج العمل على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أكبر للمحافظ المجمع ويستند إلى عدد من العوامل التي يمكن ملاحظتها. وتتضمن المعلومات التي توضع بعين الاعتبار ما يلي:

- السياسات والأهداف المبينة للمحفظة ولعمل تلك السياسات في الواقع العملي.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها في إطار نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
 - تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المنتظرة منها حول نشاط المبيعات المستقبلية.
- يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع «أسوأ الأحوال» أو «الحالة المضغوطة» بعين الاعتبار. وفي حال ما

إذا تم تحقيق تدفقات نقدية بعد الاعتراف المبدئي بشكل يختلف عن التطلعات الأصلية للمجموعة، لا تقوم المجموعة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل ولكنها تقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الأصل المالي الذي نشأ حديثاً أو تم شراؤه حديثاً فصاعداً.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح اختبار ("SPPP")

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار ("SPPP") ويتم تعريف «أصل المبلغ» لأغراض تتعلق بهذا الاختبار على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الربح ضمن ترتيبات الإقراض الأساسية على أنه مقابل للقيمة الزمنية للمال ولمخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ ولمخاطر وتكاليف الإقراض الرئيسية الأخرى بالإضافة إلى هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بالنظر فيما إذا كان الأصل المالي يحتوي شرطاً تعاقدياً يمكنه تغيير وقت ومبلغ التدفقات التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وتقوم المجموعة بالنظر فيما يلي:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- عناصر الرفع المالي؛
- الدفعات المقدمة وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من بعض الأصول بعينها (مثل ترتيبات عدم الرجوع على الأصل) و؛
- العناصر التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال - مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الربح.

لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تقدم ما يزيد عن الحدود الدنيا للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية والتي تكون غير ذات علاقة بترتيب الإقراض الرئيسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تعتبر فقط دفعة لأصل المبلغ والربح. وفي تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بتصنيف أصولها المالية عند الاعتراف المبدئي وفقاً للفئات التالية:

- الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة:

يتم تسجيل الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين:

- أن يكون محتفظ به في إطار نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
 - أن تؤدي شروطه التعاقدية - في تواريخ محددة - إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح على أصل المبلغ القائم.
- يتم قياس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي، يتم الاعتراف بإيرادات التمويل، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الربح أو الخسارة المجمع، كما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باتخاذ قرار لا يقبل الإلغاء بتصنيف بعض من استثماراتها في حقوق الملكية كاستثمارات أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إن استوفت تعريف حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: «العرض» ولا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. ويتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة.

ومن ثم يتم قياس استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الآخر وعرضها في احتياطات القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. أما الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر فيتم نقلها إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد ولا يتم الاعتراف بها في بيان الدخل المجمع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكل واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى تقييم انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تمثل الموجودات المالية في هذه الفئة تلك الأصول التي تم تحديدها إما من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي يطلب بشكل إجباري أن يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وتقوم الإدارة بتعيين أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تستوفي فيما دون ذلك متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فقط إن ألفت أو خفضت بشكل كبير اختلافاً محاسبياً كان من الممكن أن ينشأ إن لم يتم القيام بذلك. ويجب أن يتم قياس الموجودات المالية - التي تمتلك تدفقات نقدية تعاقدية لا تمثل فقط دفعات أصل المبلغ أو الربح بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك بشكل إلزامي.

ويتم لاحقاً قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح من أدوات الدين المالية باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عند تأكيد الحق في الدفعة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أصولها المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا في ظل الحالات الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بالاستحواذ على خط تجاري أو بيعه أو إنهاؤه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- مدينو التمويل.
- الأرصدة والودائع لدى البنوك.

انخفاض قيمة مدينو التمويل

تشمل التسهيلات التمويلية التي تقدمها المجموعة على مدينو تمويل. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية في بيان المركز المالي المجمع بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية خلاف مدينو التمويل

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على الأرصدة والودائع لدى البنوك. لا تتعرض الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي. ويتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لـ 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً على الموجودات المالية متى لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو على الانكشافات التي تم تحديد أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمع. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».

المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة لفترة العمر - غير منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترة عمر الموجودات المالية متى لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون تعرضها لانخفاض القيمة ائتمانياً.

المرحلة الثالثة: خسائر الائتمان المتوقعة لفترة العمر - منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترة عمر الموجودات المالية التي تم تعيينها كمنخفضة القيمة ائتمانياً بناءً على دليل موضوعي لانخفاض القيمة.

إن خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر البند هي خسائر ائتمان متوقعة تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل فترة الـ 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الـ 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية المجمع. يتم احتساب كلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة لفترة الـ 12 شهراً سواءً بشكل منفرد أو بشكل مجمع بناءً على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تقوم المجموعة في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة ائتمانياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لـ 90 يوماً.

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

وتقوم المجموعة أيضاً في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي عبر مقارنة مخاطر التعثر الذي يحدث على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمع مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتمثل المعايير الكمية المتبعة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان سلسلة من العتبات النسبية والمطلقة. وتعتبر جميع الموجودات المالية المتأخر سدادها لفترة 30 يوماً لها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة الثانية حتى وإن لم تشر المعايير إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة ائتمانياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لـ 90 يوماً. تصنف كافة الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

يتضمن الدليل على الانخفاض الائتماني للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد.
- قيام المقرض بمنح المقترض حق امتياز، ما لم يضع المقرض في اعتباره خلاف ذلك، لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بتعرض المقترض لصعوبة مالية.
- تلاشي وجود سوق نشط للأوراق المالية نظراً للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، في حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة أصول مالية بشكل جوهري منذ التحقق المبدئي أو لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة الأولى.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً موزوناً بالاحتمال لخسائر الائتمان ويتم قياسها على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي مخصومة على معدل الربح الفعلي للأداة المالية. ويمثل العجز المالي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة قبضها. وتتضمن العناصر الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعثر عند التعثر. وتقوم المجموعة بتقدير هذه العناصر باستخدام نماذج مخاطر الائتمان المناسبة مع أخذ تصنيفات الائتمان للأصول بعين الاعتبار بالإضافة إلى طبيعة وقيمة الضمانات وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية، الخ.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقعة أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

تعديل مديئو التمويل

تسعى المجموعة في ظل ظروف معينة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء باستثناء حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد وتخفيض أصل المبلغ أو الربح والاتفاق على شروط جديدة للتسهيل الائتماني أو التمويل. وفي حالة أن تكون هذه التعديلات مادية، يتم استبعاد التسهيل الائتماني وتسجيل تسهيل ائتماني جديد ذات له شروط وبنود مختلفة بشكل مادي. ويتضمن التسهيل الائتماني مخصص خسارة يتم قياسه استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر باستثناء بعض الحالات النادرة التي فيها اعتبار التسهيل الائتماني مستحدث ومنخفض القيمة الائتمانية. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة التمويل الإسلامي المعدل للعملاء لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3. عندما يتم تعديل التمويل الإسلامي للعملاء ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي الذي يتم احتسابه قبل تعديل الشروط.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) فقط عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم أصول أو مصادر دخل قد تؤدي إلى إنتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ولكن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال تخضع لتطبيق الأنشطة للالتزام بالإجراءات التي تقوم المجموعة باتخاذها لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كإقطاع من مجمل القيمة الدفترية للأصول المالية وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة.

مخصص خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتم مطالبة المجموعة باحتساب مخصصات لخسائر الائتمان على التمويلات للعملاء وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات التمويلية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام دفعة ما في التاريخ المشترك لسدادها أو في حالة زيادة التسهيل التمويلي عن حدود ما قبل الاعتماد. ويتم تصنيف التسهيل التمويلي كمتأخر السداد ومنخفض القيمة عندما يكون مبلغ الربح أو القسط الأساسي متأخر السداد لمدة تزيد عن 90 يوم وكذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للتسهيل التمويلي عن قيمته التقديرية الممكن استردادها. يتم إدارة ورقابة التمويلات متأخرة السداد أو التمويلات متأخرة السداد ومنخفضة القيمة

باعتبارها تسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى أربعة فئات تستخدم بعد ذلك في تقدير المخصصات:

الفئة	المعيار	المخصصات المحددة
قيد المراقبة	غير منتظمة لمدة 90 يوم	-
شبه قياسية	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 91-180 يوم	%20
مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة تتراوح بين 181-365 يوم	%50
معدومة	غير منتظمة لمدة تزيد عن 365 يوم	%100

قد تقوم المجموعة أيضاً بإدراج التسهيل الائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه استناداً إلى أحكام الإدارة بشأن الظروف المالية و/أو الظروف غير المالية الخاصة بالعميل.

إضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب نسبة 1% كحد أدنى من المخصصات العامة للتسهيلات النقدية وذلك لكافة التسهيلات التمويلية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المحددة) والتي لا تخضع لاحتساب المخصصات المحددة.

الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يوضح الجدول أدناه تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018.

التصنيف الأصلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	التعديلات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
موجودات مالية:				
النقد والنقد المعادل (إيضاح 5)	موجودات مالية	1,163,005	-	1,163,005
استثمارات في أدوات حقوق الملكية (إيضاح 6)	موجودات مالية	288,438	-	288,438
استثمارات في أدوات حقوق الملكية (إيضاح 6)	موجودات مالية	3,839,550	151,913	3,687,637
مدينون	موجودات مالية	280,273	-	280,273
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	موجودات مالية	1,689,244	(10,756)	1,700,000
مدينو تمويل	موجودات مالية	2,665,571	-	2,665,571
دائنون وقروض	التزامات مالية	685,678	-	685,678

الأثر المالي للتطبيق المبدئي المعيار الدولي للتقارير المالية 9

يوضح الجدول التالي أثر التسوية الانتقالية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على احتياطي القيمة العادلة والخسائر المتراكمة وحصصة المجموعة في احتياطات شركة زميلة:

أرباح مرحلة	احتياطي القيمة العادلة	حصصة المجموعة في احتياطات شركة زميلة
4,354,725	63,180	1,429,272
الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي 39 (31 ديسمبر 2017) أثر إعادة التصنيف وإعادة القياس:		
3,953	(3,953)	-
معاد تصنيفها من استثمارات متاحة للبيع إلى استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		
(10,756)	-	-
خسائر الائتمان المتوقعة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 على الاستثمارات بالتكلفة المطفأة		
-	151,913	-
التقييم العادل للاستثمارات بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9		
681,311	-	(681,311)
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 في شركة زميلة		
5,029,233	211,140	(2,110,583)
الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 كما في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018		

2.2.2

معايير وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ اعتماد هذه البيانات المالية المجمعة، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد.

سارية المفعول للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد	المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة
1 يناير 2019	المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار
1 يناير 2019	دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 «دمج الأعمال» والمعيار الدولي للتقارير المالية 11 «الترتيبات المشتركة»، ومعيار المحاسبة الدولي 12 «ضرائب الدخل» ومعيار المحاسبة الدولي 23 «تكاليف الاقتراض».
1 يناير 2019	تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التأكد حول معالجات ضريبة الدخل
1 يناير 2019	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية فيما يتعلق بخصائص الدفع المسبق مع التعويض السلبي.
1 يناير 2019	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 منافع الموظفين فيما يتعلق بتعديل أو تخفيض أو تسوية خطة منافع محددة
1 يناير 2019	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة فيما يتعلق بالحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

1 يناير 2020	التعديلات على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية 3 والمعيار الدولي للتقارير المالية 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية 14، ومعيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 ومعيار المحاسبة الدولي 34 ومعيار المحاسبة الدولي 37 ومعيار المحاسبة الدولي 38، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 32 لتحديث البيانات المتعلقة بالمراجع والافتقادات من إطار المفاهيم أو عندما تشير تلك البيانات إلى إصدار مختلف من إطار المفاهيم.
1 يناير 2020	التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال فيما يتعلق بتعريف الأعمال
1 يناير 2020	التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 فيما يتعلق بتعريف المادة
1 يناير 2021	المعيار الدولي للتقارير المالية -17 عقود التأمين
تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ما يزال التطبيق مسموحاً به.	تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة ومعيار المحاسبة الدولي 28 (الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

لا تتوقع المجموعة أنه سينتج عن تطبيق المعايير المدرجة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية للمجموعة في الفترات المستقبلية.

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات (بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة) التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. يتم تحقق السيطرة عندما تكون الشركة (أ) مسيطرة على الجهة المستثمر بها (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها و(ج) القدرة على استخدام سلطتها على الجهة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع شركة تابعة عندما تسيطر المجموعة على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة المجموعة على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة. يُنسب مجموع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة الأم أو الحصص غير المسيطرة حتى وإن أدى إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة. وعند الضرورة يتم تعديل البيانات المالية للشركة التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغييرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغييرات في حصصها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين:

(أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و

(ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة.

تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الإيرادات الشاملة الأخرى فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة «سابقاً» في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9، عند الافتضاء، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرية من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصص حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصص مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصص حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصص مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصص حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بالقيمة العادلة أو بنسبة حصص الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة - إن وجدت - في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الإقتناء إلى بيان الدخل كما لو تم استبعاد الحصص بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الإقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت. لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات.

إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أيٍّ من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي تؤثر فيها المجموعة بشكل جوهري. إن التأثير الجوهري هو القدرة على المشاركة في القرارات المالية والسياسات التشغيلية للشركة المستثمر فيها لكنه ليس سيطرة أو سيطرة مشتركة على هذه السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من الترتيب المشترك يكون للأطراف الذين لديهم سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي موجودات المشروع المشترك. إن السيطرة المشتركة هي المشاركة المتفق عليها تعاقدياً في السيطرة على ترتيب ما وتتواجد فقط عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة الأطراف المشتركة بالإجماع.

إن الاعتبارات التي تم أخذها عند تحديد التأثير الجوهري أو السيطرة المشتركة تشبه تلك الاعتبارات اللازمة لتحديد السيطرة على الشركات التابعة. تتم المحاسبة على استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة والمشاريع المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، يتم إثبات الاستثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك مبدئياً بالتكلفة. ويتم تعديل القيمة الدفترية للاستثمار لإثبات التغيرات في حصص المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاستحواذ.

إن الشهرة المتعلقة بشركة زميلة أو مشروع مشترك مدرجة في القيمة الدفترية للاستثمار وهي غير مطفأة ولا مختبرة فدياً للتحقق من انخفاض قيمتها. ويعكس بيان الدخل المجمع حصص المجموعة في نتائج أعمال الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم عرض أي تغيير في بيان الدخل الشامل الآخر لهذه الشركات المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة.

بالإضافة إلى ذلك، عندما يوجد تغير معترف به مباشرة في حقوق ملكية الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تثبت المجموعة حصتها في أي تغيير، حيثما كان مناسباً، في بيان التغير في حقوق الملكية المجمع. يتم حذف الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة من المعاملات بين المجموعة وشركتها الزميلة أو المشروع المشترك، إلى مدى حصص الشركة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض إجمالي حصص المجموعة في نتائج شركة زميلة ومشروع مشترك في مقدمة بيان الدخل المجمع خارج الربح التشغيلي، كما أنه يمثل الربح أو الخسارة بعد خصم الضرائب والحصص غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم إعداد البيانات المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك لنفس فترة البيانات المالية للمجموعة. وكلما كان ذلك ضرورياً يتم عمل تعديلات لتتماشى السياسات المحاسبية مع تلك المستخدمة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية تحدد المجموعة ما إذا كان ضرورياً الاعتراف بأي خسارة انخفاض في قيمة استثمارها في شركاتها الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ كل بيانات مالية بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة الاستثمار في شركة زميلة أو مشروع مشترك. وفي حالة وجود مثل هذا الدليل، تقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة المستردة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها الدفترية ثم تثبت خسارة انخفاض قيمة شركة زميلة أو مشروع مشترك في بيان الدخل المجموع. عندما تفقد المجموعة تأثيراً جوهرياً على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك تقوم المجموعة بقياس وإثبات أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. أي الفرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقدان تأثير جوهري أو سيطرة مشتركة عليها والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به ومحصل البيع يتم إثباته في بيان الدخل المجموع.

2.3.1 الأدوات المالية (سارية حتى 31 ديسمبر 2017)

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم التكاليف المتعلقة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ «القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة»). حيث يتم إدراج التكاليف المتعلقة بالاقتناء مباشرة في بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية متاحة للبيع وقروض ومديون. تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

القروض والمديون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمديون (الذمم التجارية والمديون الآخرون وودائع لأجل والنقد والنقد المعادل) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كقروض ومديون أو محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو موجودات مالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح (3.3).

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود بيان الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة.

في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات «المتاحة للبيع»، يتم تحويل رصيد احتياطي التغير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل المجموع.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق هي استثمارات ذات دفعات ثابتة أو قابلة لتحديدها ويكون لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. تقاس الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة، إن وجد. تدرج الخسائر الناتجة من انخفاض قيمة هذه الاستثمارات في بيان الدخل المجموع. يتم تسجيل إيرادات الفوائد من أوراق الدين المالية المصنفة كمحتفظ بها حتى الاستحقاق في بيان الدخل المجموع.

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة عند وجود دليل إيجابي نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل أو لتلك المجموعة من الأصول سوف تتأثر. إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لتلك الموجودات مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم شطب تلك الذمم مقابل المخصص المكون. في حال التحصيل اللاحق للذمم التي سبق شطبها، فيتم إدراجها في بيان الدخل.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل للسنة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديده علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال الربح أو الخسارة وفي حدود القيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة في الأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً في بيان الدخل الشامل الآخر.

عدم التحقق

يتم حذف الأداة المالية من الدفاتر عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذه الأداة أو عندما تقوم المجموعة بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتهما في الأصل إلى طرف آخر. في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية «متضمنة القروض والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى» بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

عدم التحقق

يتم حذف الالتزام المالي فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنون في بيان الدخل.

2.3.3 الأدوات المالية (سارية اعتباراً من 1 يناير 2018)

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

تصنيف الموجودات المالية

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يكون الهدف منه الاحتفاظ بالأصل المالي من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين بالإضافة إلى الفوائد.

إن أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

- أن يتم الاحتفاظ بالأصل المالي ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصل المالي؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي تدفقات نقدية في تواريخ محددة تتمثل بشكل أساسي في دفعات أصل الدين مضافاً إليه الفوائد.
- بخلاف ذلك يتم قياس كافة الموجودات المالية الأخرى لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.
- على الرغم مما سبق، قد تقوم المجموعة - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - بالاختيارات التالية عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي:
- يجوز للمجموعة أن تعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة بالنسبة لاستثمار معين في أداة ملكية ضمن بيان الدخل الشامل الآخر

وذلك عند استيفاء معايير محددة؛ و

- يجوز للمجموعة أن تقرر قياس الاستثمار في أداة الدين الذي يستوفي خصائص التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، إذا كان ذلك يزيل أو يقلل بشكل كبير من عدم التطابق المحاسبي.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعالة

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة لأدوات الدين، وتوزيع إيرادات الفائدة على الفترات ذات الصلة.

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تحسنت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الشركة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية غير المستوفية لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وتحديداً:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم تقم المجموعة بتصنيف استثمار حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي لا تمثل مقابل نقدي محتمل ناتج من دمج الأعمال، على أنه «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» عند الاعتراف المبدئي.
- إن أدوات الدين التي لا تستوفي لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تصنيفها «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة». بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بشكل جوهري من عدم الثبات في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنهما استناداً إلى أسس مختلفة.

في نهاية كل فترة مالية، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لقيمتها العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر من القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تشكل معه جزءاً من علاقة تحوط معينة.

أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التطبيق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تختار - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - (حسب كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم السماح بتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت الاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة أو كانت تمثل مقابل محتمل ضمن عملية اندماج أعمال والذي ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 3.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي بغرض المتاجرة إذا:

- تم اقتنائه بشكل رئيسي بهدف بيعه على المدى القريب، أو
- عند الاعتراف المبدئي يكون جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها الشركة معاً والتي يوجد بشأنها دليلاً على نمط فعلي حديث للحصول على أرباح قصيرة الأجل، أو

- يكون عبارة عن مشتق (باستثناء المشتق الذي يكون عبارة عن عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة). يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تسجيل أي أرباح أو خسائر متراكمة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف الربح المتراكم أو الخسارة المتراكمة إلى بيان الدخل عند بيع هذه الاستثمارات، ولكن سوف يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.
- قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.
- يتم الاعتراف بالتوزيعات الناتجة من هذه الاستثمارات ضمن بيان الدخل عندما ينشأ حق المجموعة في استلام التوزيعات ما لم تمثل التوزيعات بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم إدراج التوزيعات ضمن بند «إيرادات الاستثمار» في بيان الدخل.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بنفس تلك العملة ويتم ترجمتها بسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة، وخاصة ما يلي:

بالنسبة لأدوات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم استثمارات.

انخفاض قيمة موجودات مالية

الموجودات المالية بخلاف التسهيلات الائتمانية

تطبق المجموعة المنهج العام لتكوين مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 9. فيما يتعلق بالأدوات المالية ضمن النقد و النقد المعادل. تستخدم المجموعة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

التسهيلات الائتمانية

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر كما يلي:

مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي تسجيل مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية بالصافي بعد بعض فئات الضمان المحتجزة. ويتم تسجيل المخصصات المحددة استناداً إلى مدة التأخر في سداد التسهيل الائتماني كما هو مبين أدناه، بالصافي بعد الضمانات المؤهلة:

الفئة	مدة التأخر في السداد	نسبة المخصص
أقل من القياسية	أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	20%
مشكوك في تحصيلها	أكثر من 180 يوماً وأقل من 365 يوماً	50%
معدومة	أكثر من 365 يوماً	100%

مخصص خسائر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأصل («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة»)، إلا في حالة عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ تاريخ استحداث الأداة، وفي تلك الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً»).

تتمثل خسائر الائتمان على مدى فترة اثني عشر شهراً في ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية والمحتملة خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ المعلومات المالية.

تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً على أساس فردي أو مجمع، حسب طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

قامت المجموعة بوضع سياسة تنص على إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة لما إذا كانت مخاطر الائتمان المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، وذلك عن طريق مراعاة التغيير في مخاطر التعثر الذي قد يحدث على مدى الفترة المتبقية من عمر التسهيل الائتماني.

تصنف المجموعة التسهيلات الائتمانية إلى ثلاث فئات، المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، كما هو مبين أدناه:

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً.

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للانكشافات المحددة كإكتشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات

المالية. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».

المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني.

المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة - مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل نسبة 100% من صافي التعرض أي بعد خصم مبلغ الضمانات المحددة للمبلغ المعرض وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر البند هي خسائر ائتمان متوقعة تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل فترة الـ 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الـ 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم احتساب كلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة لفترة الـ 12 شهراً سواءً بشكل منفرد أو بشكل مجمع بناءً على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

ازدياد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ

تقوم المجموعة باستمرار بمراقبة كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولتحديد ما إذا كانت الأداة أو محفظة الأدوات سوف تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر أو على مدى عمر الأداة، تقوم المجموعة بتقييم مدى وجود ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، ومؤشرات التراجع وإجراء تحليل يستند إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم خبير لمخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

كما تقوم المجموعة بتطبيق طريقة نوعية ثانوية لقياس الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان للموجودات المالية مثل انتقال العميل/ التسهيل إلى قائمة المراقبة، أو تعليق الحساب. وفي بعض الحالات، يجوز أن تأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها أن الأحداث الموضحة أدناه (على سبيل المثال وليس الحصر) تمثل مؤشرات على الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان بخلاف التعثر.

- مطالبية العميل بتمويل عاجل من المجموعة،
 - يكون للعميل التزامات متأخرة إلى جهات دائنة عامة أو موظفين،
 - وفاة الحاصل على التمويل؛
 - انخفاض مادي في قيمة الضمان الأساسي حيث من المتوقع استرداد التمويل من بيع الضمان؛
 - انخفاض مادي في إجمالي مبيعات العميل أو فقد كبار العملاء أو تدهور المركز المالي للعميل؛
 - تقدم الملتزم (أو أي جهة قانونية تابعة لمجموعة الملتزم) بطلب إعلان الإفلاس/ الحماية أو التصفية؛
 - تعليق الأسهم أو أوراق الدين المتداولة للملتزم في السوق الرئيسي نتيجة شائعات أو حقائق تتعلق بمواجهته لصعوبات مالية،
 - اتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل من قبل دائنين آخرين.
 - وجود دليل واضح على عدم قدرة العميل على سداد ديونه في تواريخ استحقاقها.
- بخلاف قواعد التصنيف للمراحل أعلاه، تلتزم المجموعة أيضاً بالإرشادات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي كما يلي:
- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الربح لمدة تزيد عن 30 يوم.
 - يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

احتساب خسائر الائتمان المتوقعة

تحتسب المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى ثلاثة سيناريوهات مرجحة بالاحتمالات لقياس الانخفاضات النقدية المتوقعة، مخصومة بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي. والانخفاض النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة استلامها.

فيما يلي آليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة والعناصر الرئيسية فيها هي كما يلي:

- إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقاً واستمرار إدراجه في المحفظة. تستخدم المجموعة طريقة قياس احتمالات التعثر خلال الدورات الزمنية في وقت معين لتحديد كل تصنيف بغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى لاحتمال التعثر 1% للتسهيلات التمويلية ذات الجودة الائتمانية المنخفضة (غير الاستثمارية)، ونسبة 0.75% للتسهيلات التمويلية منخفضة المخاطر الائتمانية العالية (الاستثمارية) فيما عدا التسهيلات التمويلية الممنوحة إلى الحكومة والبنوك المصنفة كاستثمارية من خلال وكالات تصنيف ائتماني خارجية، بالإضافة إلى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والسكنية.
- قيمة التعرض في حالة التعثر تتمثل في تقدير قيمة التعرض المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل أخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ البيانات المالية، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد وكذلك، الانخفاض المتوقع في التسهيلات التي تلتزم بها المجموعة. وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، تطبق المجموعة معامل تحويل الائتمان بنسبة 100% على التسهيلات النقدية

- معدل الخسارة عند التعثر هو تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع حدث التعثر في السداد في وقت معين. وتستند الخسائر إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول استلامها، بما في ذلك مبلغ الضمان. وعادة ما يتم التعبير عنها بنسبة من قيمة التعرض عند التعثر.

بخلاف آليات تقدير معدل الخسارة عند التعثر أعلاه، تلتزم المجموعة بالإرشادات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي كما يلي:

- تطبق المجموعة معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 50% كحد أدنى للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان في حالة التسهيلات الائتمانية بينما تطبق معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 75% كحد أدنى لمديني التمويل ذات الأولوية الأقل غير المكفولة بضمان.
- تلتزم المجموعة بالضمانات المؤهلة للاستبعاد ونسبة الاستقطاع على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). يرتبط كل سيناريو من هذه السيناريوهات بقيم مختلفة لعوامل احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر، ومعدل الخسارة عند التعثر كما هو موضح في أساس الإعداد ومتى كان ملائماً، يتضمن تقييم السيناريوهات المتعددة كيفية التوقع باسترداد التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة بما في ذلك احتمالية تصويب التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية وقيمة الضمان أو المبلغ الذي قد يتم استلامه مقابل بيع الأصل.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي ما لم تكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى 2؛ حيث تأخذ المجموعة في اعتبارها الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لجميع التسهيلات التمويلية لمدة 7 سنوات (باستثناء التمويل الاستهلاكي وتسهيلات الإسكان الشخصي التي يقوم بتنظيمها بنك الكويت المركزي بناءً على الرواتب) ما لم يكن للتسهيلات التمويلية مدة استحقاق تعاقدية غير قابلة للتمديد، وتكون الدفعة النهائية أقل من 50% من إجمالي قيمة التسهيل الممنوح. بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وتسهيلات الإسكان الشخصي والتي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي استناداً إلى الراتب والمصنفة ضمن المرحلة 2، تحدد المجموعة الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لمدة 5 سنوات و 15 سنة على التوالي.

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي التعرض أي بعد خصم مبلغ التعرض للضمانات المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. متضمنة 100% من الخسارة عند التعثر لحالات عدم الانتظام وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي فيما يتعلق بقواعد وأسس تصنيف التسهيلات الائتمانية، عمليات الاستثمار والتمويل الواردة أعلاه وذلك من تاريخ استيفاء شروط عدم الانتظام و/ أو استناداً على المركز المالي للعميل.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم المجموعة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة بصافي المتحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف ببيع أو خسارة في بيان الدخل نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

1. المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛
2. محتفظ بها للمتاجرة؛
3. مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الخسائر والأرباح الناتجة عن صرف العملات الأجنبية ضمن بند «إيرادات أو مصروفات أخرى» في بيان الدخل للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

2.3.4

استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات التي تحتفظ بها المجموعة بغرض تحقيق نمو رأسمالي أو بغرض تأجيرها. يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي، يتم اثبات الاستثمارات العقارية بالتكلفة التاريخية بعد خصم الاستهلاك المتراكم وأي خسائر متراكمة للانخفاض في القيمة.

لا تستهلك الأرض الغير مشغولة. يحتسب الاستهلاك على المباني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها 39 سنة مخصوماً منها قيمتها المتبقية.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب الاستثمار العقاري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من التصرف فيه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل المجموع في سنة الاستبعاد.

2.3.5

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. تتضمن التكلفة سعر الشراء وأي تكلفة مرتبطة مباشرة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. تدرج مصروفات الإصلاحات والصيانة والتجديد غير المادية في بيان الدخل المجموع للفترة التي يتم تكبد هذه المصروفات فيها. يتم رسملة هذه المصاريف في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أنها قد أدت إلى زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام هذه الموجودات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً.

تستهلك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت على أساس الأعمار الإنتاجية المقدرة لها. يتم تخفيض قيمة الممتلكات والمنشآت والمعدات بقيمتها الاستردادية وذلك حال زيادة القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية.

يتم مراجعة القيمة التخريدية والعمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك في نهاية كل فترة مالية، ويتم المحاسبة عن التغير في التقديرات اعتباراً من بداية السنة المالية التي حدث بها التغير.

تدرج أرباح أو خسائر بيع الممتلكات والمعدات في بيان الدخل المجموع بمقدار الفرق بين القيمة البيعية وصافي القيمة الدفترية لهذه الموجودات.

2.3.6

انخفاض في قيمة الموجودات الملموسة

يتم مراجعة الموجودات الملموسة سنوياً لتحديد مدى وجود مؤشرات على انخفاض قيمتها.

في حالة وجود مثل هذه المؤشرات، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لتلك الموجودات بغرض تحديد مبلغ الانخفاض في القيمة (إن وجد).

يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية للأصل عن صافي القيمة الاستردادية. ويتم تحديد صافي القيمة الاستردادية على أساس القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة الاستخدام أيهما أعلى. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجموع في السنة التي ظهرت فيها هذه الخسائر. في حال رد الانخفاض في القيمة، يتم عكس الانخفاض في القيمة في حدود صافي القيمة الدفترية للأصل فيما لو لم يتم عدم إثبات الانخفاض في القيمة في السابق. يتم الاعتراف برد الانخفاض في القيمة في بيان الدخل مباشرة.

2.3.7

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.8 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للوائح مزايًا محددة. بالنسبة للعاملين غير الكويتيين في دول أخرى فيتم احتساب مكافأة نهاية الخدمة وفقاً لقوانين العمل السائدة في هذه الدول، ويتم سداد تلك المبالغ دفعة واحدة عند نهاية خدمة الموظفين. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجموعة.

2.3.9 تحقق الإيراد

يتم تسجيل أرباح بيع الاستثمارات عند إتمام عملية البيع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في استلامها. ويتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس التوزيع الزمني استناداً إلى فترة استحقاق الموجودات المرتبطة بها باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بتأعب الإدارة ورسوم الاكتتاب عند تقديم الخدمات.

2.3.10 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم معالجة كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجار تشغيلي.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدار فترة الإيجار. يتم توزيع إيرادات الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات في بيان المركز المالي بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.11 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئمة الاقتصادية التي تقوم الشركة الأم بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي، وهي عملة التشغيل للشركة الأم وعملة العرض للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل.

شركات المجموعة

يتم ترجمة نتائج الأعمال والمركز المالي لكافة شركات المجموعة والتي لها عملة تشغيل مختلفة عن عملة العرض (بخلاف الشركات التي تمارس أنشطتها في بلاد تعاني من معدلات تضخم عالية جداً) إلى عملة العرض كما يلي:

- يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي باستخدام سعر الإقفال في تاريخ البيانات المالية.
- يتم ترجمة الإيرادات والمصروفات في بيان الدخل باستخدام متوسط سعر الصرف.
- يتم إثبات ناتج الترجمة في بند مستقل ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

2.3.12 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة الأم كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.13 موجودات بصفة الأمانة

لا تعتبر الموجودات التي تحتفظ بها المجموعة بصفة الوكالة أو الأمانة من موجودات المجموعة.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة. تقوم المجموعة بمراجعة تعرضها للمخاطر بصفة مستمرة بتولى مجلس الإدارة بإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من أثر تلك المخاطر. يتولى مجلس الإدارة المسؤولية العامة للإعداد والإشراف على الإطار العام لإدارة المخاطر لدى المجموعة، كما أن مجلس الإدارة مسئول عن وضع سياسات إدارة المخاطر ومراقبتها.

(أ)

خطر السوق

مخاطر العملة الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر العملات الأجنبية الناتج بشكل أساسي من التعامل في الأدوات المالية بالدولار الأمريكي. إن خطر العملات الأجنبية ينتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية للمجموعة. قامت المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام. كذلك يتم التعامل مع مؤسسات مالية ذات خبرة في هذا المجال بحيث تقوم بتزويد المجموعة بالرأي الاستشاري في حال وجود أي تغير جوهري في أسعار العملة الأجنبية.

في حالة تغير سعر الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر فإن ربح المجموعة كان سوف يتغير بمبلغ 80,925 دينار كويتي وحقوق الملكية كانت سوف تتغير بمبلغ 8,811 دينار كويتي (الربح 72,793 دينار كويتي وحقوق الملكية 8,495 دينار كويتي - 2017).

فيما يلي صافي مراكز العملات الأجنبية الهامة كما في 31 ديسمبر:

2017	2018
1,625,763	1,618,492

الدولار الأمريكي / فائض

مخاطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقبلية.

تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر من خلال مراقبة أسعار السوق في حال كون هذه الاستثمارات متداولة في أسواق نشطة بالإضافة إلى إجراء التقييم الدوري للبيانات المالية للشركات المستثمر فيها والتوصل للقيمة العادلة من خلال المعلومات المالية المتاحة للاستثمارات الأخرى. فيما يلي تحليل للحساسية يوضح أثر التغير في مؤشرات الأسواق المالية على حقوق الملكية للمجموعة. إن هذا التحليل قائم على أساس التغير في هذا المؤشر بنسبة 5% مع ثبات كافة المتغيرات الأخرى.

الأثر على حقوق الملكية	
2017	2018
46,988	34,163

مؤشر سوق الكويت للأوراق المالية

مخاطر معدلات الفائدة

تتمثل مخاطر معدلات الفائدة في مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة السوقية.

تنشأ مخاطر معدلات الفائدة بالنسبة للمجموعة من السندات. إن السندات المحتفظ بها بمعدلات فائدة متغيرة تعرض المجموعة لمخاطر معدلات فائدة التدفقات النقدية.

تدير المجموعة هذه المخاطر عن طريق تنوع طبيعة أسعار الفائدة بين ثابت ومتغير وعن طريق اقتراض أموال ذات معدلات فائدة متغيرة وفقاً للسوق وإيداع الودائع لأجل وفقاً لأفضل المعدلات المتاحة كلما دعت الحاجة لذلك.

كما في 31 ديسمبر 2018، إذا زادت/ انخفضت معدلات الفائدة في ذلك التاريخ بمقدار 0.25% مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى، فسيكون ربح السنة أقل / أكثر بمبلغ 11,872 دينار كويتي (4,250 دينار كويتي - 2017).

تقوم المجموعة بإدارة هذا الخطر بربط الودائع لأجل زمنية قصيرة نسبياً، كما تقوم المجموعة بدراسة المعطيات المتعلقة بأسعار الفائدة بصفة دورية لتقييم احتمالية انخفاض أو زيادة أسعار الفائدة للفترة القادمة وأثر ذلك على التدفقات النقدية وأرباح المجموعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية للحد من ذلك الأثر.

(ب)

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة من خلال مراقبة سياسة الائتمان على أساس مستمر مع مراعاة عدم تركيز الائتمان.

إن الموجودات المعرضة لخطر الائتمان هي النقد والنقد المعادل والمدينون ومدينو التمويل. تقوم المجموعة بالاحتفاظ بالنقد والنقد المعادل لدى جهات ومؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية عالية كما تقوم بالاستثمار في السندات المصدرة من قبل شركات ومؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية، لا تقوم المجموعة بمنح ائتمان إلا في حدود متطلبات النشاط الاعتيادي وذلك بعد أخذ في الاعتبار المركز المالي للعملاء والخبرة السابقة في التعامل والسمعة.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجموع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

2017	2018	
1,162,505	2,454,047	النقد والأرصدة لدى البنوك
219,258	274,322	مدينون
2,869,030	6,287,538	مدينو تمويل
-	1,689,244	استثمارات بالتكلفة المطفأة
1,700,000	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
5,950,793	10,705,151	

إيضاح رقم (11) يبين تحليل مدينو التمويل وحركة المخصص.

قياس مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تعذر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مما يسبب خسارة مالية للمجموعة. إن نشاط الرئيسي للمجموعة الذي يحقق إيرادات هو إقراض العملاء. وعليه، فإن مخاطر الائتمان هي مخاطر رئيسية. تتشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من مدينو التمويل والاستثمار في المراجعات والوكالات. تعتبر المجموعة أن كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر تعثر الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع لأغراض إدارة المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والوكالات والمراجعات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركيز الائتماني من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان من حيث جودة الأصل باستخدام طريقتي قياس أساسيتين هما نسبة المخصصات ونسبة مديني التمويل غير المنتظمة. إن نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة هي نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة إلى إجمالي مدينو التمويل.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثراً وبالتالي يقع ضمن المرحلة 3 (ائتمان منخفض القيمة) بالنسبة لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- عدم احتمال قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل بدون الرجوع على المجموعة بإجراءات مثل صرف الضمان (إذا كان هناك أي ضمان محدد)؛
 - تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يوم؛ أو
 - اعتبار تعرض المقترض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.
- إن أي تسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية أو غير منتظمة وتم إعادة هيكلتها يتم اعتبارها أيضاً متعثرة.
- تضع المجموعة في اعتباره عدداً من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي فيما إذا كان العميل متعثراً. تتضمن هذه المؤشرات ما يلي:
- انتهاك الاتفاقيات.
 - تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين.
 - وفاة المقترض.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمطلوبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان، ستقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة بدلاً من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهراً.

تتولى المجموعة استمرار مراقبة كافة الأصول التي تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة. ولكي يتم تحديد ما إذا كانت أداة ما أو محفظة من الأدوات تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر أو تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر تلك الأدوات، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي. إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تمثل سلسلة من الحدود النسبية المطلقة. إن كافة الموجودات المالية التي تتأخر في السداد لمدة تبلغ 30 يوم يتم الاعتراف بأنها تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المادي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة جوهرية في خسائر الائتمان.

تتمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام احتمالية تعثر بشكل منفصل لمدة تبلغ 12 شهر أو على مدار عمر الأدوات استناداً إلى توزيع المرحلة بالنسبة للملتزم. كما ينبغي أن تعكس احتمالية التعثر المستخدمة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الأصل في المستقبل.

وتستند عملية الاحتمال إلى نماذج إحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات السوق (حسب توافرها) وكذلك البيانات الداخلية التي تتكون من كل من العوامل الكمية والنوعية. يتم تقدير احتمالية التعثر بالنظر إلى الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المتوقعة. يستند التقدير إلى الظروف الحالية ويتم تعديله لمراعاة الظروف المستقبلية التي سوف تؤثر في احتمالية التعثر. وتقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر إلى الهياكل الزمنية لاحتمالية التعثر في فترة زمنية محددة باستخدام نماذج وتقنيات مناسبة.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملتزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتمال قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر أخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الكوبون ومعدل التكرار ومنحنيات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان إلخ..

معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. تقوم المجموعة بتقدير عوامل قياس معدل الخسارة عند التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. وتراعي نماذج معدل الخسارة عند التعثر هيكل وضمان وامتيان المطالبة وقطاع أعمال الطرف المقابل وتكاليف الاسترداد لأي ضمان يتعلق بالأصل المالي. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمنان، تحتسب المجموعة كحد أدنى نسبة 50% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الممتاز ونسبة 75% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الثانوي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الأحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منظم.

خطر السيولة

(ج)

هي خطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند استحقاقها.

إن إدارة خطر السيولة تتمثل بشكل أساسي في الاحتفاظ برصيد كافي من النقد والأدوات المالية عالية السيولة وإتاحة الموارد المالية لتلبية احتياجات المجموعة من السيولة.

تقوم المجموعة بمراقبة خطر السيولة من خلال الاحتفاظ بمجموعة من الاستثمارات المالية سريعة السيولة مما يتيح للمجموعة إمكانية توفير السيولة المطلوبة في حال الاحتياج إليها. بالإضافة إلى ذلك تقوم إدارة المجموعة بدراسة درجة سيولة هذه الاستثمارات بصفة دورية وتصحيح تركيبة الأصول في حال وجود حاجة لذلك.

إن كافة الالتزامات القائمة كما في 31 ديسمبر 2018 / 2017 تستحق السداد خلال سنة من تاريخ البيانات المالية المجمعة.

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأس مالها للتأكد من إن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للمساهمين من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس المال للمجموعة من حقوق الملكية متضمنة رأس المال والاحتياطيات والأرباح المرحلة.

تتمثل إستراتيجية الإدارة حالياً في استخدام التمويل الذاتي لأنشطة المجموعة والحفاظ على التمويل الخارجي في أقل معدلاته.

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والالتزامات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات - يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في		مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	31/12/17	31/12/18				
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة						
أسهم مسعرة	-	42,314	1	آخر أمر شراء	-	-
أدوات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر						
أسهم مسعرة	-	2,821,466	1	آخر أمر شراء	-	-
أسهم غير مسعرة	-	1,286,772	2	صافي قيمة الوحدة	-	-
الموجودات المالية						
الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في		مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	31/12/17	31/12/18				
استثمارات متاحة للبيع						
أسهم مسعرة	2,777,888	-	1	آخر أمر شراء	-	-
صناديق استثمارية	70,251	-	2	صافي قيمة الوحدة	-	-

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تعادل تقريباً قيمها الدفترية كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة تتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات. يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

تصنيف الاستثمارات (سارية حتى 31 ديسمبر 2017)

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «المتاحة للبيع». تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات «متاحة للبيع».

تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية - المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (سارية من تاريخ 1 يناير 2018)

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». تتبع المجموعة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتصنيف استثماراتها.

قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر حيث أنها استثمارات استراتيجية ولا يتم التداول عليها بشكل نشط.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي الافتراضات الرئيسية فيما يتعلق بالمستقبل ومصادر عدم التأكد من التقديرات كما في تاريخ البيانات المالية والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والمطلوبات خلال السنة القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتقدير الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالإستعانة بمقيّم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية تم الإفصاح عنها في إيضاحات 3.3 و 10.

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات (سارية حتى 31 ديسمبر 2017)

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن «الاستثمارات المتاحة للبيع». إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التدبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية.

انخفاض قيمة مدينو التمويل (سارية حتى 31 ديسمبر 2017)

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يتم تكوين مخصص محدد لأرصدة مدينو التمويل غير المنتظمة، كما يتم تكوين مخصص عام بعد أدنى نسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 7).

خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية (سارية اعتباراً من 1 يناير 2018)

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكافة الأصول المالية المدرجة بالتكلفة، ينبغي وضع أحكام جوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- تحديد المعايير الخاصة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية لكل نوع من المنتج / السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.
- تحديد مجموعة الأصول المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

احتمالية التعثر: تعتبر احتمالية التعثر مدخلاً رئيسياً لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن احتمالية التعثر هي عبارة عن تقدير لاحتمالية حدوث تعثر على مدار فترة زمنية محددة تستند عملية احتسابها إلى عدة عوامل تتضمن بيانات وافتراضات وتوقعات بشأن الظروف المستقبلية. معدل الخسارة عند التعثر: إن معدل الخسارة عند التعثر هو عبارة عن تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. يتم احتساب ذلك بمقدار الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات المتوقعة أن يحصل عليها المقرض، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة من التعزيزات الائتمانية المتكاملة والمؤيدة بالضمانات.

انخفاض قيمة الشركات الزميلة

يتم عمل تقدير لوجود خسائر انخفاض في قيمة الشركة الزميلة عندما يكون هناك مؤشر على ذلك الانخفاض. يتم دراسة الانخفاض لكامل القيمة الدفترية لاستثمار المجموعة في الشركة الزميلة بما فيها الشهرة وعلى ذلك لا يتم عمل دراسة انخفاض في القيمة للشهرة بشكل مستقل (إيضاح 9.1).

5. النقد والنقد المعادل

2017	2018	
1,162,069	1,053,608	نقد لدى البنوك
-	1,400,000	ودائع لأجل
500	500	نقد بالصندوق
436	439	نقد لدى محافظ استثمارية
1,163,005	2,454,547	

6. استثمارات مالية

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

2017	2018
-	42,314

أسهم مسعرة

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

2017	2018
-	2,821,466
-	1,286,772
-	4,108,238

أسهم مسعرة

أسهم غير مسعرة

استثمارات متاحة للبيع

2017	2018
2,777,888	-
1,127,936	-
70,251	-
3,976,075	-

أسهم مسعرة

أسهم غير مسعرة

صناديق استثمارية

- تم تحديد القيمة العادلة وفقاً لأسس التقييم المبينة في إيضاح (3.3).
- قامت الشركة برهن 4,516,824 سهم غير مسعر من الاستثمارات من خلال الدخل الشامل الآخر مقابل تسهيلات ائتمانية (إيضاح 13).

7. استثمارات بالتكلفة المطفأة

بلغ معدل الفائدة الفعلي لهذه السندات 5.85% سنوياً (5.65% - 2017). إن فترات الإستحقاق لهذه السندات تتراوح بين 4 إلى 9 سنوات من تاريخ البيانات المالية المجمعة. يتضمن الرصيد مبلغ 839,753 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (850,000 دينار كويتي - 2017) يتمثل في سندات مصدرة من أطراف ذات صلة (إيضاح 17).

8. مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2017	2018
17,196	9,684
202,062	264,638
61,015	58,075
280,273	332,397

أتعاب إدارة - بالصافي

مدينون - بالصافي بعد خصم المخصصات

مصروفات مدفوعة مقدماً

قامت المجموعة بتطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارصدة الذمم المدينة الاخرى كما في 1 يناير 2018 و 31 ديسمبر 2018، ولم توجد هناك تأثير مادي على رصيد المخصص.

9. استثمار في شركة زميلة ومشروع مشترك

9.1 استثمار في شركة زميلة

نسبة الملكية (%)		النشاط الأساسي	اسم الشركة
2017	2018		
28.36	28.63	إدارة الاستثمارات واستشارات مالية	المركز المالي الكويتي

تم احتساب حصة المجموعة من نتائج أعمال واحتياطيات الشركة الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية بناءً على البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة كما في 31 ديسمبر:

2017	2018	
156,948,000	162,962,000	إجمالي الموجودات
73,689,000	81,471,000	إجمالي المطلوبات
15,399,000	15,301,000	الإيرادات
3,977,000	1,647,000	ربح السنة
1,821,000	1,730,000	إجمالي الدخل الشامل الآخر
676,495	954,633	توزيعات مستلمة من الشركة الزميلة خلال السنة

فيما يلي الحركة على رصيد الاستثمار في شركة زميلة خلال السنة:

2017	2018	
19,454,293	22,913,437	الرصيد في 1 يناير
2,831,439	57,054	إضافات خلال السنة
(676,495)	(954,633)	توزيعات نقدية
909,931	616,405	حصة المجموعة من نتائج أعمال شركة زميلة
(578,760)	18,781	حصة المجموعة في احتياطيات شركة زميلة
973,029	-	ربح من الشراء بأسعار مخفضة
22,893,437	22,651,044	

فيما يلي تسوية على المعلومات المالية المختصرة أعلاه وصولاً إلى القيمة الدفترية لحصة المجموعة المدرجة في البيانات المالية المجمعة:

2017	2018	
83,259,000	81,491,000	صافي موجودات الشركة الزميلة
28.36	28.637	نسبة ملكية المجموعة (%)
23,612,252	23,336,578	
(718,815)	(685,534)	تسويات أخرى
22,893,437	22,651,044	

بلغت القيمة العادلة للاستثمار في الشركة الزميلة 13,092,110 دينار كويتي (14,455,871 دينار كويتي - 2017) بناءً على آخر أمر شراء في سوق الكويت للأوراق المالية والتي تصنف ضمن المستوى الأول كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة. قامت المجموعة بدراسة مدى وجود مؤشرات للانخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة وقد خلصت الدراسة لعدم وجود انخفاض في القيمة.

قامت الشركة برهن 95,000,000 سهم من الاستثمار في شركة زميلة مقابل تسهيلات ائتمانية (إيضاح 13).

9.2 الاستثمار في مشروع مشترك

يبلغ رصيد الاستثمار في المشروع المشترك 25,783 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018. ويتمثل في إبرام إتفاقية مشروع مشترك مع أحد الأطراف الخارجية للمشاركة مناصفة في إحدى الشركات العقارية والمالكة لعقارات في ألمانيا.

10. استثمارات عقارية

جميع العقارات الاستثمارية تقع خارج دولة الكويت وتم تصنيفها كما يلي:

2017	2018	
954,308	1,766,277	أراضي
1,033,944	1,009,704	عقار مطور
1,988,252	2,775,981	

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية بمبلغ 2,999,385 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (2,088,073 دينار كويتي - 2017) إستناداً إلى تقييمات أجريت من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الهيئات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات في تقييم هذا النوع من العقارات الاستثمارية.

تم تقييم الأرض إستناداً إلى طريقة سعر السوق للعقارات المشابهة والمعاملات الحديثة التي تمت في السوق والتي تم تعديلها للأختلاف في الطبيعة والموقع أو الظروف الخاصة للعقار (المستوى 2).

تم تقدير القيمة العادلة للعقار المطور إستناداً إلى طريقة رسملة صافي إيرادات العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (مستوى 3). إن معدل الرسملة المستخدم قد تم تحديده بالرجوع إلى معدلات رسملة الإيرادات الملحوظة للمقيمين والمنطقة التي تقع فيها العقارات.

لتقدير القيمة العادلة، تم افتراض أن الاستخدام الحالي للعقار هو أفضل استخدام له.

11. مدينو تمويل

تتمثل أرصدة مدينو التمويل في قروض تجارية ممنوحة لأطراف ذات صلة، يبلغ معدل الفائدة الفعلي على أرصدة مدينو التمويل 6.63% وتبلغ القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل بعض عقود التمويل 5,521,723 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (5,521,723 دينار كويتي - 2017) وفيما يلي تحليل الأرصدة المستحقة والمخصصات المتعلقة بها.

2017	2018	
2,869,030	6,287,538	رصيد القروض التجارية
(173,964)	(134,980)	(ناقصاً) الإيرادات المؤجلة
2,695,066	6,152,558	
(29,495)	(65,971)	(ناقصاً) مخصص خسائر الإئتمان - عام
2,665,571	6,086,587	الرصيد كما في 31 ديسمبر

لا تتضمن أرصدة مدينو التمويل كما في 31 ديسمبر 2018 و 31 ديسمبر 2017 أرصدة حل ميعاد استحقاقها أو انخفضت قيمتها. يستحق سداد مدينو التمويل (بدون خصم) كما يلي:

2017	2018	
1,648,010	6,287,538	خلال سنة واحدة
1,221,020	-	بعد أكثر من سنة
2,869,030	6,287,538	

يتم احتساب مخصص خسائر الإئتمان العام وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن الحركة على مخصص خسائر الإئتمان العام هي كما يلي:

2017	2018	
59,033	29,495	الرصيد في 1 يناير
(29,538)	36,476	لحمل / (المسترد) على بيان الدخل
29,495	65,971	الرصيد كما في 31 ديسمبر

بلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة لعملاء التمويل مبلغ 20,290 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 والذي هو أقل من مخصص انخفاض القيمة المطلوب حسب تعليمات بنك الكويت المركزي.

12. دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2017	2018	
54,624	68,700	مصاريف مستحقة
503,311	679,975	إجازات الموظفين ومزايا أخرى
127,743	133,287	أخرى
685,678	881,962	

13. تسهيلات بنكية

2017	2018	
-	4,748,900	تسهيلات ائتمانية

بلغ متوسط معدل الفائدة على التسهيلات الائتمانية 5.75% ذات تاريخ استحقاق في أكتوبر 2019. إن الموجودات التالية مرهونة مقابل تسهيلات بنكية كما في 31 ديسمبر 2018:

- 95,000,000 سهم استثمار في شركة زميلة للمجموعة (إيضاح 9).
- 4,516,924 سهم من الاستثمارات المسعرة من خلال الدخل الشامل الآخر للمجموعة (إيضاح 6).

14. رأس المال والاحتياطات

14.1 رأس المال

في 4 فبراير 2018، اعتمدت الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة الأم زيادة رأس المال من 30 مليون دينار كويتي إلى 50 مليون دينار كويتي بقيمة إسمية 100 فلس للسهم (من 300 مليون سهم إلى 500 مليون سهم)، تم التأشير في السجل التجاري بتاريخ 19 فبراير 2018. كما في 31 ديسمبر 2018، بلغ رأس المال المصرح به 50 مليون دينار كويتي موزعاً على 500 مليون سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميعها أسهم نقدية.

كما في 31 ديسمبر 2018 بلغ رأس المال المصدر والمدفوع 30 مليون دينار كويتي موزعاً على 300 مليون سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميعها أسهم نقدية (30 مليون دينار كويتي موزعاً على 300 مليون سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم - 2017).

لاحقاً لتاريخ البيانات المالية المجمعة، وفي 10 فبراير 2019، اعتمد مجلس الإدارة زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من 30 مليون دينار كويتي إلى 36 مليون دينار كويتي بقيمة إسمية 100 فلس للسهم، تم التأشير في السجل التجاري بتاريخ 7 مارس 2019.

14.2 احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى الاحتياطي الإجباري، ويجوز للجمعية العمومية وقف هذا التحويل إذا زاد الاحتياطي الإجباري على نصف رأس مال الشركة الأم. يجوز استعمال هذا الاحتياطي لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح المجموعة بتأمين هذا الحد.

14.3 احتياطي إختياري

وفقاً للنظام الأساسي للشركة الأم، يقتطع 1% من صافي ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي إلى حساب الاحتياطي الإختياري يقترحها مجلس الإدارة وتوافق عليه الجمعية العمومية. يمكن إيقاف هذا التحويل السنوي بموجب قرار من الجمعية العمومية للمساهمين بناء على توصية من مجلس الإدارة.

15. أسهم خزينة

2017	2018	
10,733,610	-	عدد الأسهم
4	-	النسبة إلى الأسهم المصدرة (%)

تلتزم الشركة الأم بالاحتفاظ باحتياطات وأرباح مرحلة تعادل تكلفة أسهم الخزينة المشتراه طوال فترة تملكها وذلك وفقاً لتعليمات الجهات الرقابية ذات العلاقة. وهذه الأسهم غير مرهونة. خلال السنة قامت المجموعة ببيع كافة أسهم الخزينة وقد نتج عن ذلك ربح من بيع أسهم خزينة بمبلغ 146,663 دينار كويتي.

16. أرباح استثمارات

2017	2018	
211,103	-	أرباح بيع
215,337	260,908	توزيعات أرباح نقدية
973,029	-	ربح شراء بأسعار مخفضة
-	(4,477)	خسارة التغير في القيمة العادلة لاستثمارات من خلال الربح أو الخسارة
(2,505)	-	خسائر انخفاض في القيمة
1,396,964	256,431	

17. معاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في مساهمي الشركة الأم الذين لهم تمثيل في مجلس الإدارة وكبار المساهمين وكذلك الشركات التي يشارك في عضوية مجلس إدارتها أعضاء مجلس إدارة الشركة والشركات الزميلة. في إطار النشاط العادي للمجموعة، تضمنت معاملات المجموعة خلال السنة معاملات مع أطراف ذات صلة، وقد تم إدراج تلك المعاملات ضمن البيانات المالية المجمعة كما يلي:

2017**2018****المعاملات**

338,980	418,361	رواتب ومزايا أخرى
40,401	48,423	مكافآت نهاية الخدمة
318,947	337,276	إيرادات فوائد
43,000	55,000	مكافآت اللجان التنفيذية

الأرصدة

-	839,753	استثمارات بالتكلفة المطفأة (إيضاح 7)
850,000	-	استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق
2,665,571	6,086,588	مدينو تمويل (إيضاح 11)
428,757	486,794	دائون وأرصدة دائنة أخرى

إن المعاملات مع أطراف ذات صلة تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين.

.18 موجودات أمانة

تدير المجموعة محافظ استثمارية نيابةً عن عملاء وتحفظ بأرصدة نقدية وأوراق مالية في حسابات أمانة لا تعكسها البيانات المالية المجمعة للمجموعة. إن مجموع قيمة الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة من قبل المجموعة يبلغ 15,741,011 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (15,795,127 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017).

.19 معلومات القطاعات

تنظم المجموعة لأغراض الإدارة في قطاعين رئيسيين للأعمال. فيما يلي الأنشطة الرئيسية والخدمات التي تدرج تحت هذين القطاعين:

أنشطة الاستثمارات
أنشطة استثمار المجموعة في أوراق مالية وصناديق استثمارية وعقارات استثمارية وإقراض الشركات والأفراد وإدارة متطلبات السيولة للمجموعة.

خدمات إدارة الاستثمارات
إدارة محافظ الاستثمار المباشرة وغير المباشرة وإدارة الصناديق الاستثمارية المحلية والدولية وتقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التمويل الهيكلي والخدمات المالية الأخرى ذات الصلة.

تراقب الإدارة نتائج قطاعات التشغيل بصورة منفصلة لأغراض اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات استناداً إلى العائد القطاعي على الاستثمارات. لا يوجد لدى المجموعة معاملات هامة فيما بين القطاعات.

يعرض الجدول التالي المعلومات حول الإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات المتعلقة بقطاعات أعمال المجموعة:

2018			
المجموع	خدمات إدارة الأصول والاستشارات	الأنشطة الاستثمارية	
1,415,087	53,788	1,361,299	إيرادات القطاع
70,897	53,788	17,109	صافي الربح
40,192,569	112,560	40,080,009	موجودات القطاع
5,630,862	100,585	5,530,277	مطلوبات القطاع
2017			
المجموع	خدمات إدارة الأصول والاستشارات	الأنشطة الاستثمارية	
3,016,637	84,756	2,931,881	إيرادات القطاع
1,989,484	84,756	1,904,728	صافي الربح
34,718,151	76,820	34,641,331	موجودات القطاع
685,678	65,720	619,958	مطلوبات القطاع

فيما يلي التوزيع الجغرافي للإيرادات والأرباح والموجودات والمطلوبات للقطاعات:

2018				
الإجمالي	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	
1,415,087	(3,227)	121,129	1,297,185	إيرادات القطاع
70,897	(21,961)	24,525	68,333	صافي الربح
40,192,569	1,219,167	1,676,893	37,296,509	الموجودات
5,630,862	23,220	77,365	5,530,277	المطلوبات
2017				
الإجمالي	أوروبا	الولايات المتحدة	الشرق الأوسط	
3,016,637	125,972	151,195	2,739,470	إيرادات القطاع
1,989,484	112,098	67,158	1,810,228	صافي الربح
34,718,151	1,263,093	1,632,893	31,822,165	الموجودات
685,678	26,245	39,475	619,958	المطلوبات

تأكيد حول البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 الواردة في التقرير السنوي

1. يتعهد مجلس الإدارة بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية وكذلك التقارير ذات الصلة بنشاط الشركة.
2. يؤكد مجلس الإدارة بأنه لا يوجد أي مسائل جوهرية أو أحداث قد تؤثر على استمرار عمليات الشركة خلال السنة المالية المقبلة.
3. يؤكد مجلس الإدارة عن مسؤوليته عن إعداد البيانات المالية وتوفير نظام رقابة فعال في الشركة.

السيد/ سعود عبد العزيز المنصور عضو مجلس إدارة	مشعل ناصر حبيب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	غازي أحمد العصيمي رئيس مجلس الإدارة
		

بندر عبدالله الغملاس عضو مجلس إدارة	جمال عبد الله السليم عضو مجلس إدارة	حسان كمال قائد بيه عضو مجلس إدارة
		

4. نحن الموقعين أدناه، نؤكد على دقة واكتمال المعلومات والبيانات الواردة في التقرير.

أحمد محمد صبحي نائب رئيس تنفيذي الإدارة المالية	مشعل ناصر حبيب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	غازي أحمد العصيمي رئيس مجلس الإدارة
		



كويت بيلارز
للاستثمار المالي (شركة مغلقة)
Kuwait Pillars
for Financial Investment (KSC Closed)

رأس المال المصرح به/الموافق عليه: 30,000,000
The Authorized Capital and Paid in Full (K.S.): 30,000,000

